# برنامج مقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر

**إعــداد**

**د/ محمد أحمد البيومي محمد**
مدرس المناهج وطرق التدريس (الجغرافيا)
بكلية التربية بالدقهلية – جامعة الأزهر

**د/ أبوزيد عبد الرحيم خليفة السباعي**
مدرس المناهج وطرق التدريس (الجغرافيا)
بكلية التربية بالدقهلية – جامعة الأزهر

**المستخلص:**

**استهدف البحث** تعرف فاعلية برنامج مقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر، ولتحقيق ذلك تم الجمع بين المنهج الوصفي والتجريبي، وتمثلت مواد وأدوات البحث في: إعداد قائمة أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية، وبرنامج التربية الأمنية المقترح (قائمة أهداف البرنامج، كتاب الطالب، دليل المحاضر لتدريس البرنامج)، وتمثلت أدوات القياس في: (اختبار الثقافة الأمنية، اختبار الثقافة القانونية، مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية) وتم تطبيقهما على عينة البحث التجريبية التي تكونت من (٤٠) طالبًا من طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية بالدقهلية – جامعة الأزهر، وتوصلت نتائج البحث إلى وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار الثقافة الأمنية واختبار الثقافة القانونية ومقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية لصالح التطبيق البعدي؛ مما يُؤكد فاعلية البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية متغيرات البحث التابعة، وفي ضوء ذلك تم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات.

**الكلمات المفتاحية:** التربية الأمنية – المداخل التدريسية المتعددة – الثقافة الأمنية – الثقافة القانونية – التلوث المعلوماتي الرقمي.

# A proposed program in security education with multiple teaching approaches to develop security and legal culture in light of digital information pollution among students of the Geography Department at the Faculty of Education, Al- Azhar University

## *Abstract:*

*The research aimed to determine the effectiveness of a proposed program in security education with multiple teaching approaches to develop security and legal culture in light of digital information pollution among students of the Geography Department at the Faculty of Education, Al-Azhar University. To achieve this, the descriptive and experimental approach was combined, and the research materials and tools were: Preparing a list of dimensions of security and legal culture. The proposed security education program (list of program objectives, Student book, lecturer's guide for teaching the program),and the measurement tools in the research were: (security culture test, legal culture test, security and legal culture behavior scale) They were applied to the experimental research sample, which consisted of (40) students from the third year of the Geography Division at the Faculty of Education in Dakahlia - Al-Azhar University. The results of the research found that there were statistically significant differences between the average scores of the experimental group in the pre- and post-applications of the security culture test, the legal culture test, and the scale. Security and legal culture behaviors in favor of post-application; This confirms the effectiveness of the proposed program in security education with multiple teaching approaches in developing the dependent research variables. In light of this, a number of recommendations and proposals were presented.*

***Keywords:*** *security education - multiple teaching approaches - security culture - legal culture - digital information pollution.*

## مقدمة:

تعد ظاهرة التلوث بشكل عام أحد أهم آثار تطور الثورة الصناعية منذ ظهورها وحتى الآن؛ لذا جاءت المعاهدات الدولية تكافح هذا التلوث باهتمام شديد، ولكن خطره فاق كل التوقعات، وأخطر ما في الأمر أن هذا التلوث دخل في إطار الصراع السياسي والاقتصادي والعسكري بين دول العالم، بل وتحول في ظل الثورة الرقمية إلى برمجيات وأدوات تزيف المعلومات للدرجة التي يصعب معها الوصول إلى الحقائق، وصارت الفكرة والكلمة والصورة تصل إلى جميع الناس الصالح منهم والطالح، وباتت شعوب العالم تحت التهديد ليل نهار، متأثرة كغيرها بالأحداث الجارية.

ولمواجهة هذه الأخطار وتأمين الأوطان فنحن في حاجة ماسة إلى تربية من نوع جديد وضوابط تحافظ على القيم والمقدرات الحضارية، نحتاج لتربية تنشر الثقافة التي تُعلى من شأن الأفراد والأمم في ضوء قوانين صارمة تنقل الناس من الخوف إلى الأمن، ومن الفوضى واللاتقدم إلى الاستقرار والإنتاج، والحفاظ على الهوية الثقافية، والالتزام بالحقوق والواجبات والمشاركة في إبداء الرأي، والتوجيه السليم للأفكار وانتقاء المعلومات وموثوقيتها.

فالتلوث المعلوماتي الناتج عن التشابك الدائم مع البيئة الرقمية أصبح ظاهرة عالمية يتعرض لها الفرد بقصد أو دون قصد، وربما يعرف البعض أهداف هذا التلوث التي قد تكون عشوائية، أو ممنهجة؛ لذا لابد من أخذ الحيطة والحذر، وتدعيم الطلاب بالأفكار الصحيحة وحمايتهم من أي انحراف يمثل تهديدًا لأنفسهم أو لذويهم أو لوطنهم (طلال الزهيري، ٢٠٢٠، ١٥). [*1] من هنا، تسعى الجغرافيا لمجابهة هذا التلوث المعلوماتي بتحقيق أهداف التربية الأمنية وفهم ماهيتها ودراسة مبررات وجودها وعلاقتها بالمناهج الدراسية في

(*) يتبع البحث نظام التوثيق التالي: (الاسم الأول والأخير، السنة، الصفحة).

مختلف المراحل التعليمية؛ لزيادة دائرة معارف الطلاب من ناحية الأمن الفكري والاجتماعي، والأمن الاقتصادي والسياسي، والأمن البيئي والغذائي والمعلوماتي.

وتتسق العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الأمنية في إطار العلاقة الوظيفية المتزامنة، كون الجامعة نتاج للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية لمجتمعها، ومن خلالها تتم التربية كونها قوة ضابطة لسلوكيات الفرد، تساعده على التكييف مع مجتمعه، وعدم الخروج على المعايير والقيم السائدة التي حددها من قبل (راندا مهدي وأماني الشريف وناصر عامر،٢٠١٩،٥٠).

ويشير (Yoo, Sanders, and Cerveny, 2018,108) إلى أهمية تطبيق الجانب الأمني من التربية لإسهامها في إعداد الأفراد للتفاعل مع النظم والمعايير السائدة في المجتمع، وتحقيق الأمن الوطني، وحماية الموارد الطبيعية، ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية. فالتربية الأمنية هي حصانة لدى الأبناء ضد الانحرافات والمخاطر وكل ما فيه إفساد لشخصية الفرد، حيث يربي لاتخاذ كل التدابير التي تضمن له حياة مطمئنة ومستقرة عقائديًا ونفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وصحيًا.

وفي هذا الصدد يرى (أحمد الكساسبة،٢٠٢٢،٥) أهمية وجود توعية أمنية لدى الأفراد عامة وطلاب الجامعات بخاصة، من خلال تلقي كل ما من شأنه أن يؤثر بإيجابية في سلوكياتهم وعاداتهم، وزيادة فرص الأمان لأنفسهم ولمجتمعهم، وغرس قيم حب الوطن والانتماء، وتقديم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد؛ فالتعليم سبيل الأمم إلى التقدم والتنمية ومعبر الأجيال نحو المستقبل.

ولأهمية التربية الأمنية في القرن الحادي والعشرين فقد أظهرت نتائج العديد من البحوث والدراسات السابقة كدراسة (بدر الدين البكولي،٢٠١٨؛ هالة النفيعي،٢٠١٩؛ Hu, Hsu, & Zhou. 2022) أهمية إعداد المتعلمين إعدادًا أمنيًا شاملًا في مختلف مجالات التربية الأمنية بطريقة مقصودة، وبما يتناسب مع طبيعة العصر وتزويدهم بالمهارات وتعزيز الانتماء الوطني، وتعميق مفهوم الأمن الشامل.

وعليه، تنعكس نتائج التربية الأمنية بتزويد الطلاب بالثقافة الأمنية اللازمة لصد أي انحراف سلوكي، وإعداد الطلاب المستنيرين الذين يستطيعون حماية أنفسهم وغيرهم من أية مخاطر محتملة، وتربية الفرد على احترام الأنظمة والتقيد بها، وتنمية الحس الأمني لدى الطلاب للتصدي لأي جريمة ومساعدة رجال الأمن لمنع حدوثها.

فنشر الثقافة الأمنية يساهم في بث روح الأمن والطمأنينة للعاملين، ويقلل من نسب الجرائم التي تتعرض لها الشركات والدول، وتحسن الصورة الذهنية للوضع الأمني العام، والتوعية بأساليب المنحرفين والمجرمين في ارتكاب الجرائم المختلفة (وداد الكفيري،٢٠١٨،٥). فالثقافة عملة ذات وجهين، تربية أمنية للشرطة والمواطنين على حد سواء، حيث تجعل الشرطي والمواطن رجلا أمن.

من هذا المنطلق فإن (Hellmich, 2023,2) يرى أن الثقافة الأمنية تسعى لتحقيق العديد من الأهداف كإنقاذ المجتمع من الخسائر البشرية والمادية المترتبة على المخالفات الأمنية بسبب عدم الوعي، وتصحيح المفاهيم الأمنية الخطأ المتراكمة في أذهان الطلاب؛ لذا تحرص الدول على توفير الأمن، ليس فقط من خلال إجراءات الحماية الأمنية والعسكرية التقليدية، وإنما من خلال نشر الثقافة الأمنية بين أفراد المجتمع لزيادة وعيهم وضمان استقرارهم النفسي والاجتماعي والاقتصادي.

وفي ضوء ذلك أوصت الدراسات والبحوث السابقة Tolah, Furnell, and Papadaki, 2019)؛ أماني عبد السلام،٢٠٢٢) بضرورة تضمين برامج الجامعة ومناهج التعليم خبرات مناسبة حول مجالات الثقافة الأمنية؛ لتكون أكثر تركيزًا على الأخطار الأمنية التي يواجهها الفرد والمجتمع، وضرورة غرس بذور الوعي الأمني في نفوس الطلاب المعلمين من خلال خطط تربوية مدروسة.

ومن المعروف أنه قد يعذر الفرد على عدم إلمامه ببعض أنواع الثقافات لكونه غير ملزم بمعرفتها على عكس الثقافة القانونية التي أوجب القانون على الشخص الإلمام بها، وبذلك ليس لديه عذر بعدم المعرفة بالقانون عندما يُسأل قانونيًا، وإذا كان الأمر كذلك فينبغي على

كل فرد أن يكون ملمًا بالقدر الكافي من الثقافة القانونية التي تجعله يتصرف بالشكل الصحيح فيما يتعلق بحقوقه وقيامه بواجباته.

ويشير كلا من (سامي شريف،٢٠٠٧،١٨؛ Silbey. 2018,427) أن من المؤكد إذا توفر في المجتمع ثقافة قانونية تجاه القضايا المختلفة، ووقف المجتمع موقف الاحترام من الحق والقانون فإن تنفيذ القوانين سوف يجرى ببساطة وبدون صعوبات، ويترسخ في وجدان المجتمع قيمة ضرورة نفاذه، بخلاف لو كانت تلك الثقافة ضحلة وغائبة فإننا سنلحظ إساءة استخدام السلطات، وافتقار آداب الحديث والتعامل، وإهدار القيم القانونية على اختلافها وسعى المواطن إلى الإفلات من تطبيق القانون وابتكار الأساليب لعرقلة نفاذه واصطدامه باتجاهات الأفراد.

ومن ثم، فإن نشر الثقافة القانونية تجاه قضايانا ومشكلاتنا الحياتية والوقوف على ما يجب أن يعرفه الفرد عن القانون حتى يحترمه، فلن يحترم الفرد قانونًا لا يعلم عنه شيئًا؛ لأنه إذا وقع في الخطأ وخرق القانون فإنه بذلك يكون قد اعتدى على حقوق الآخرين، ولن يحمي القانون من يجهله أو يتغاضى عن الأخطاء القانونية الناجمة عن هذا الجهل (نزار قشطة ومصطفى الحبسي،٢٠٢٢،٧٩).

ويؤكد (Sunde, 2023,14) أنه إذا كان المثقف العام هو من يعرف بعض الشيء عن كل شيء فإن المثقف ثقافة قانونية هو من يعرف الكثير عن الموضوعات والقضايا التي تمس شئون حياته ليمارسها بشكل صحيح ويمتنع عن كل ما من شأنه أن يوقعه تحت طائلة القانون، ومن ثم فقد أشارت (منى الحرون،٢٠١٣،٢٧٦؛ Kjolstad, Koch, and Sunde, 2023,812)أن العلم بالقانون ليس قاصرًا على القانونيين، فهو كذلك فقط على سبيل التخصص للعمل في القضاء أو في المحاماة أو الوظائف القانونية، ولكن ذلك لا يمنع المواطنين بأي حال بأن يعرفوا من القانون ما يحكم علاقاتهم ومعاملاتهم.

وقد أشارت الدراسات والبحوث السابقة لأهمية نشر الثقافة القانونية لدى المتعلمين، كدراسة (إيمان إمام،٢٠١٨؛ فرج أحمد،٢٠٢١؛ همت السوداني،٢٠٢٢؛ Tulaboevna, et al. 2022؛ Nosirova, 2023) حيث أكدت على أهمية معرفة الطلاب لحقوقهم القانونية

وواجباتهم، وتوصلت إلى أن درجة ممارسة المسؤولية القانونية لدى الطلاب أقل من الحد الأدنى، وأوصت بضرورة نشر الثقافة القانونية لأنها تشكل سلوك الطالب وتعمل على تكوين المفاهيم الصحيحة لديه، وتعزيز ثقته بنفسه، وترسيخ اعتزازه بوطنه وقيادته، وتحصينه أمنيًا، وممارسة الضبط والرقابة الاجتماعية على سلوكياته.

وتعد قضايا الجغرافيا من الموضوعات الأساسية ولها دورها الكبير في التكوين الثقافي والعلمي للمواطن؛ إذ تنمِّي فيه الحس الوطني، والقومي، والعالمي، وبخاصة إذا تم الاعتماد في ذلك على أساليب ومداخل تدريسية متعددة حديثة تهتم بتنمية هذا النوع من الثقافة، والسعي نحو تحقيق نواتج تعلم أفضل.

فالمداخل التدريسية المتعددة هي إجراءات تدريسية يتم اشتقاقها من خلال دمج بعض طرق وأساليب التدريس في الجغرافيا، والتي يمكن استخدامها في ضوء ظروف وإمكانيات بيئة التعلم لتحقيق الأهداف المحددة؛ لذا فالمدخل التدريسي أعم وأشمل من الطريقة، ويرى (وائل سعيد،٢٠١٦، ٤٤) أن التدريس متعدد المداخل هو إحدى استراتيجيات التعليم القائمة على استخدام المستحدثات التكنولوجية في عملية التعليم والتدريب، والتي يمكن أن تسهم في حل كثير من مشكلات التدريس السائدة.

وقد أشارت الدراسات والأبحاث السابقة إلى عدة طرائق تسهل عملية تعلم الثقافة الأمنية والقانونية كدراسة (عبد الرحيم عبد الله،٢٠١٩؛ محمد الضناوي وآخرون،٢٠٢٢؛ نفين إبراهيم،٢٠٢٢؛ نجلاء أبوعيد،٢٠٢٣؛ Zeinali, et al. 2023) وحددت أهم المداخل التي تتناسب مع طبيعة طلاب المرحلة الجامعية كالمدخل البصري، ومدخل التعلم التعاوني، ومدخل حل المشكلات.

ومن ثم، تعد المداخل وصف لطبيعة من سيتعلمون المادة وخصائصهم وميولهم وحاجاتهم ومشكلاتهم، وتحديد الإمكانات الزمانية والمكانية والمادية والتكنولوجية المتاحة لتدريس المادة وتعلمها، بحيث يستطيع المعلم من خلال معرفته بكل ذلك أن يكون تصورًا ورؤية لكيفية تدريس هذه المادة وتعليمها بشكل أكثر فاعلية، أي تحديد كيف سيدخل إلى تدريس هذه المادة من خلال منظور تربوي علمي صحيح.

وإذا كان الأمر كذلك فإن نشر الثقافة الأمنية والقانونية يحتاج لتنوع المداخل التدريسية ليدرك الطلاب أهميتها وفائدتها ومبررات دراستها، لذا يقع على عاتق المعلم مسئولية تفعيل هذه المداخل التي تناسب تنمية هذا النوع من الثقافة، وعليه كانت فكرة البرنامج المقترح في التربية الأمنية المتعدد المداخل التدريسية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية في ظل التلوث المعلوماتي لدى طلاب كلية التربية شعبة الجغرافيا جامعة الأزهر.

## الإحساس بالمشكلة:

على الرغم من أهمية الأمن واستتبابه في المجتمعات، والدور البالغ الذي تلعبه الثقافة الأمنية والقانونية في تحصين أفكار الطلاب من الوقوع في الجرائم والمشكلات التي تشكل خطورة على المجتمع من الناحية الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية، إلا أن هناك مؤشرات تدل على ضعف معرفة هؤلاء الطلاب بهذه الأمور الأمنية والعقوبة القانونية حين الوقوع بها، ووجود قصور بالثقافة الأمنية القانونية ليس فقط لدى هؤلاء الشباب، بل في كل المراحل الدراسية المختلفة قبل الجامعية يثبته ما يلي:

**١- الاطلاع على توصيف مقررات برنامج الجغرافيا بقطاع كليات التربية جامعة الأزهر:**

حيث تبين أنه لا توجد أي إشارة إلى أهمية نشر الثقافة الأمنية والقانونية أو الاستراتيجيات والمداخل التدريسية المناسبة لنشرها بين هؤلاء الطلاب في هذا السن الحرج من حياتهم وفي ظل التلوث المعلوماتي الرقمي المنتشر حاليًا.

**٢- نتائج وتوصيات البحوث والدراسات السابقة:**

حيث أشارت نتائج العديد من البحوث والدراسات السابقة إلى قصور وضعف مستوى الثقافة الأمنية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية، الأمر الذى انعكس بدوره على معرفة وسلوكيات وتصرفات الأفراد الأمنية داخل المجتمع، وقصور المقررات الدراسية في القيام بهذا الدور البالغ الأهمية، في الوقت الذى أكدت فيه الدراسات والبحوث السابقة على ضعف **الثقافة الأمنية** لدى المتعلمين وأهمية تنميتها ونشرها، خصوصًا في مرحلة التعليم الجامعي وفي كل المراحل التعليمية الأخرى، ومن بينها

دراسة (فهد الحربي، ناصر الخوالدة، ٢٠١٦؛ جودة سعادة، فهد العميري، ٢٠١٧؛ سلوى عمار، ٢٠٢١؛ سماح عبد اللطيف، ٢٠٢٢).

كما أكدت الدراسات والبحوث على ضعف **الثقافة القانونية** لدى جميع الأفراد بالمجتمع المصري وأهمية تنميتها لدي طلاب التعليم الجامعي والتلاميذ بالمراحل التعليمية المختلفة بعامة، ومنها دراسة (سامي شريف،٢٠٠٧؛عبدالغني عثمان، ٢٠٠٨؛هاله صالح، ٢٠١٤؛ فرج أحمد، ٢٠٢١؛ همت السوداني،٢٠٢٢).

**٣- الدراسة الاستطلاعية:**

وللتأكيد على مشكلة البحث تم تطبيق دراسة استطلاعية على عينة عشوائية من طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية وعددهم (٣٠) طالبًا حول دراستهم لقضايا ومشكلات أمنية والعلم بالعقوبة القانونية حال الوقوع بها أم لا، أو دراستهم لأية موضوعات متعلقة بالناحية الأمنية والقانونية ضمن موضوعات الجغرافيا وقد تبين ما يلي:

- أجمع (١٠٠%) من طلاب الجامعة أنه لا يوجد أي مقررات دراسية تحمل اسم التربية الأمنية أو القانونية لتثقيفهم وتنمية وعيهم من الناحية الأمنية أو القانونية بالمشكلات والقضايا الأمنية وعقوبتها القانونية.
- أجمع (٩٨%) من الطلاب أن دراستهم للقضايا الأمنية تربويًا وقانونيًا سوف تفيدهم في حياتهم وتحصنهم من الوقوع بها.
- أجمع (٩٥%) من الطلاب أنه لم يتم عقد أية ندوات تتعلق بتثقيفهم أمنيًا أو قانونيًا بالقضايا والمشكلات الأمنية.
- أجمع (٩٠%) من الطلاب أنه لم يتم تناول أية قضايا أو مشكلات أمنية وأبعادها القانونية في مقررات السنوات السابقة.
- تطبيق اختبار لقياس الثقافة الأمنية والقانونية لدى نفس العينة من الطلاب وقد تبين من خلال نتائجه وجود قصور وضعف واضح في مستوي الثقافة الأمنية والقانونية لديهم.

**٤- الواقع المُعاش:**

- إن المطالع للكثير من الأخبار في الصحف اليومية ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال الإنترنت يجد العديد من الجرائم والقضايا التي تتصل بالجانب الأمني، وقد ينجم ذلك نتيجة عدم العلم بخطورة الوقوع بهذه الجرائم أو جهل العقوبة القانونية حال الوقوع بها، وعلى الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الأخيرة من جانب الدولة بتطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بالقضايا الأمنية إلا أن القضاء على مثل هذه المشكلات لا تستطيع القوانين والأنظمة وحدها أن تحقق الغرض المرجو من تطبيقها إن لم يساير ذلك الجهد نوعًا من التربية الأمنية وتثقيف المجتمع والطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة من الناحية الأمنية والقانونية وهو الأمر الذي دفع بالباحثين لضرورة الاهتمام بالتربية الأمنية والثقافة القانونية باعتبارهما مطلبًا هامًا من متطلبات الحفاظ على حياة سليمة وحفظ الأمن والاستقرار لوطننا الحبيب مصر.
- بالرغم من المخاطر الأمنية المحدقة بالوطن والمجتمع المصري نجد أن الاهتمام بالقضايا الأمنية في كليات التربية يكاد يكون معدومًا سواء كان على المستوى الأكاديمي أو التربوي حيث لا يوجد مقرر دراسي يختص بالتربية الأمنية أو الثقافة الأمنية والقانونية في برامج شعبة الجغرافيا ليس فقط كمقرر مستقل بل حتى كموضوع، حتى وإن وجدت بعض القضايا المرتبطة بالجانب الأمني، فإنها تدرس بأسلوب لا يتفق مع طبيعة القضايا الأمنية بل تقدم في صورة حقائق مطلقة لا مجال للتفكير فيها أو إبداء الرأي.
- قد يبدوا أيضًا عدم قدرة المعلمين أثناء الخدمة على مناقشة مثل هذه القضايا الأمنية وتوضيحها من الناحية القانونية، وعدم امتلاكهم المهارات اللازمة لتدريسها لقلة

معلوماتهم عنها وعدم تدريبهم عليها مما يستلزم الأمر تثقيف الطلاب المعلمين بهذه القضايا من الناحية الأمنية والقانونية.

**٥- نتائج وتوصيات العديد من المؤتمرات والندوات العلمية:**

حيث أوصت بضرورة الاهتمام بالتربية والثقافة الأمنية والقانونية، وتنمية وعي المجتمع بأهمية الحفاظ علي الأمن بكل أنماطه بشكل عام، ودور المناهج الدراسية في نشر الثقافة الأمنية والقانونية ومنها المؤتمر الدولي: (الأمن الإنساني ضروراته ومجالاته وآليات حمايته) فرانكفورت المانيا (٢٠٢٤)؛ المؤتمر الدولي: (الأمن الأسري تطبيقاته القانونية وامتداداته التربوية والاجتماعية والتنموية) بجامعة ابن زهر المملكة المغربية (٢٠٢٤)؛ المؤتمر العلمي السادس (الدولي الثاني) "التربية العربية وتعزيز الأمن الفكري في عصر المعلوماتية (الواقع والمأمول) كلية التربية – جامعة المنوفية (٢٠١٦)؛ ندوة المجتمع والأمن السابعة: شبكات التواصل الاجتماعي وأبعادها الاجتماعية والأمنية كلية الملك فهد الأمنية (٢٠١٥)؛ المؤتمر التربوي الثاني: (دور المؤسسات التربوية ومساهمتها في تحقيق الأمن) جامعة الاستقلال – أريحا (٢٠١٢)؛ ندوة المجتمع والأمن السادسة: التوعية الأمنية في مناهج التعليم العام (٢٠١١) كلية الملك فهد الأمنية؛ المؤتمر العربي الأول "نشر الثقافة القانونية واعداد المحامي المتميز" المركز الثقافي بجمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع (٢٠٢١).

**٦- إجراء مقابلات شخصية:**

تم إجراء مقابلات شخصية غير مقننة مع عدد من أساتذة المناهج وطرق التدريس والخدمة الاجتماعية وبعض الطلاب والقضاة والمحامين، ودارت المقابلة حول واقع الثقافة الأمنية والقانونية ببرامج التعليم الجامعي، وهل نحن في حاجة إلى تقديم ثقافة أمنية وقانونية ذات صلة بالقضايا الحياتية لطلاب الجامعة لمواجهة تلك القضايا والتعامل معها؟ وانعكاس ذلك على سلوكياتهم وتصرفاتهم أثناء تواجدهم بالجامعة أو بعد تخرجهم، وقد جاءت الآراء متفقة على أن هناك اهتمامًا كبيرًا من دول العالم بتثقيف

المتعلمين بكل المراحل التعليمية الجامعية وقبل الجامعية أمنيًا وقانونيًا إيمانًا من هذه الدول بالمخاطر والجرائم التي تحدق بها وأن القانون يمثل الترمومتر الذي يضبط إيقاع الحياة ومن يجهله يقع تحت طائلته، ويجب أن يكون ذلك هو الثقافة العامة للمجتمع، وقد أكد أساتذة المناهج بضرورة التكامل بين الجانب التربوي والثقافي والأكاديمي من خلال ما يقدم من برامج دراسية على أن تكون الثقافة الأمنية والقانونية أحد هذه البرامج التي يجب تقديمها للطلاب المعلمين لتبصيرهم بحقوقهم وواجباتهم تجاه التعامل مع القضايا التي تخص الأمن القومي والتي تمس شؤون حياتهم ووقايتهم من الوقوع في تصرفات وسلوكيات خاطئة يعاقب عليها القانون، وكانت آراء الطلاب واضحة بأنهم يفتقدون القدرة على التعامل مع العديد من المواقف والقضايا والمشكلات الحياتية التي يتعرضون لها وعدم معرفتهم بما سيترتب على تصرفاتهم من إجراءات قانونية وأكدوا على فكرة أن يكون هناك برامج ومناهج دراسية تقدم لهم معلومات أمنية وقانونية حتى تقيهم من الوقوع في هذه المشكلات والمسائلة قانونيًا.

وفي ضوء ما سبق استشعر الباحثان أهمية أن يكون هناك برنامج مقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؛ كونه برنامج مختص بالتربية الأمنية وتثقيف الطلاب في هذه الفترة الزمنية الحرجة من أعمارهم بالقضايا والمشكلات، والتي تشكل وعيهم تجاهها وتمنعهم من الوقوع فيها ومعرفة عقوبة ذلك من الناحية القانونية.

## مشكلة البحث:

يعيش العالم اليوم العديد من المخاطر الأمنية، وذلك بسبب الاختراقات والتلوث المعلوماتي المنتشر في الفضاء الرقمي والبيئة الافتراضية، وقد ألقت هذه المخاطر بظلالها على السواد الأعظم من المجتمعات والتي من بينها المجتمع المصري، والتي تسببت في الكثير من القضايا والمشكلات الأمنية ولا تزال تحدياتها تنبئ بتصاعد وتيرتها إن لم تتصدى لها مؤسسات المجتمع بكل طاقاتها، وتأتي المؤسسات التعليمية العامة والعالي بجميع مراحلها التعليمية في طليعة مؤسسات المجتمع المنوط بها مواجهة تلك المخاطر الأمنية، إذ أن

مقتضى الوضع الحالي يتطلب تضمينها في المناهج الدراسية، وذلك للحاجة الملحة إلى التربية الأمنية كأحد الاتجاهات التربوية المعاصرة، وتبصير تلك الفئة العمرية المهمة (الشباب) بخطورة الوقوع بها وطرق الوقاية والمعرفة القانونية بمثال الوقوع فيها.

في ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في وجود قصور وضعف في الثقافة الأمنية والقانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي الحادث في عصرنا الحالي، والذي يتضح في غياب استخدام المداخل والنماذج التدريسية الحديثة والمناسبة لتنميتها والارتقاء بها لدى المتعلمين، وإهمال تناول قضايا التربية الأمنية والتي يمكن من خلالها تنمية الثقافة الأمنية والقانونية، وهذا البحث يمثل محاولة للتغلب على هذه المشكلة؛ من خلال بناء برنامج مقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر، ومن ثم يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

**ما أثر برنامج مقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية المراد تنميتها لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؟

٢- ما صورة البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية؟

٣- ما أثر البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية البعد المعرفي للثقافة الأمنية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؟

٤- ما أثر البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية البعد المعرفي للثقافة القانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؟

٥- ما أثر البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية البعد السلوكي للثقافة الأمنية والقانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؟

**أهداف البحث:**

يهدف البحث الحالي إلى:

١- تحديد أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية المراد تنميتها لدي طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر.

٢- قياس فاعلية البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية البعد المعرفي في للثقافة الأمنية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر.

٣- قياس فاعلية البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية البعد المعرفي للثقافة القانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر.

٤- قياس فاعلية البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية البعد السلوكي للثقافة الأمنية والقانونية لدى شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر.

**أهمية البحث:**

يمكن أن تتضح أهمية البحث فيما يلي:

١- **بالنسبة للطلاب عينة البحث:** الإسهام في تنمية الثقافة الأمنية والقانونية وذلك باستخدام مداخل تدريسية متعددة، فضلًا عن إمكانية الاستفادة من محتوي البرنامج العلمي في التعرف على أكثر القضايا الأمنية والمعرفة القانونية بها في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي في عصرنا الحالي.

٢- **بالنسبة لمصممي المناهج ومطوريها:** حيث يقدم البحث برنامجًا مقترحًا في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية ببعض القضايا والمشكلات والتي تمثل خطورة بالغة على المتعلمين بكل المراحل التعليمية في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي المنتشر في عصرنا الحالي، والوقاية من الوقوع بها، وتفعيل دور التربية الأمنية من خلال تضمينها في المناهج لما تضطلع به من دور رائد في التصدي للمخاطر الأمنية بشتى أشكالها ومختلف مستوياتها.

٣- **بالنسبة للقائمين بالتدريس:** حيث يقدم البحث برنامجًا يتضمن دليلًا للمحاضر به نماذج إجرائية لكيفية تدريس القضايا الأمنية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية وباستخدام مداخل تدريسية حديثة ومتعددة؛ مما ينعكس بدوره على تطوير المعلمين لممارساتهم التدريسية داخل القاعات الدراسية لهذه القضايا.

٤- **بالنسبة للباحثين:** فتح المجال أمام الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات والأبحاث حول قضايا أخرى في التربية الأمنية لتثقيف المتعلمين بها، والمساهمة في إثراء هذا الجانب دعمًا للجانب الأمني بسبب ندرة الأبحاث التجريبية –في حدود اطلاع وقراءة الباحثان– التي تناولت التربية الأمنية وتصميم برامج تعليمية تربوية مع دمج الشق القانوني والجانب الأمني للصلة الوثيقة بينهما.

## حدود البحث:

اقتصر البحث على الحدود التالية:

١- **الحدود الموضوعية:** موضوعات البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية؛ نظرًا لانتشار الأخلاقيات غير الآمنة بالمجتمع التعليمي، وسرعة انتشارها بين فئات المجتمع الأخرى.

٢- **الحدود البشرية:** عينة قوامها (٤٠) طالبًا من طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية بتفهنا الأشراف دقهلية– جامعة الأزهر وذلك للأسباب التالية:

أ- حاجة الطلاب في هذه المرحلة إلى تنمية الثقافة الأمنية والقانونية لديهم من خلال تبصيرهم ببعض القضايا الأمنية التي تشكل خطورة عليهم ووقايتهم من الوقوع فيها وتثقيفهم قانونيًا بخطورة وعقوبة الوقوع بها، وحتى يتمكنوا مستقبلًا من تنميتها لدى تلاميذهم في المراحل التعليمية المختلفة.

ب- أن الطلاب المعلمين في هذه المرحلة العمرية (الشباب) أكثر عرضة للوقوع في مثل هذه المشكلات والقضايا الأمنية وبخاصة في ظل التلوث المعلوماتي والمنتشر بالفضاء الرقمي الذي يقضي عليه هؤلاء الطلاب معظم أوقاتهم.

٣- **الحدود المكانية:** كلية التربية بتفهنا الأشراف دقهلية- جامعة الأزهر مقر عمل الباحثان.

٤- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق البحث في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي(٢٠٢٣- ٢٠٢٤).

## أدوات ومواد البحث:

في ضوء طبيعة البحث قاما الباحثان بإعداد الأدوات التالية:

- اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة الأمنية.
- اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة القانونية.
- مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية.

كما تم إعداد المواد التي تساعد في تحقق أهداف البحث كالتالي:

- البرنامج المقترح في التربية الأمنية (كتاب الطالب).
- دليل المحاضر لتدريس البرنامج المقترح.

## متغيرات البحث:

١- **المتغير المستقل:** البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية.

٢- **المتغير التابع:** الثقافة الأمنية والقانونية في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي.

## فروض البحث:

١- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة الأمنية لصالح التطبيق البعدي.

٢- يوجد أثر دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة الأمنية ككل وفي كل بعد من أبعاده لصالح التطبيق البعدي.

٣- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة القانونية لصالح التطبيق البعدي.

٤- يوجد أثر دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة القانونية ككل وفي كل بعد من أبعاده لصالح التطبيق البعدي.

٥- يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية لصالح التطبيق البعدي.

٦- يوجد أثر دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية ككل وفي كل بعد من أبعاده لصالح التطبيق البعدي.

## منهج البحث:

في ضوء طبيعة البحث تم استخدام المنهجين التاليين:

١- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك بمراجعة الأدبيات والدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي؛ بهدف الإفادة منها في إعداد الإطار النظري، وإعداد مواد وأدوات البحث.

٢- **المنهج شبه التجريبي:** لقياس مدى فاعلية البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية، وعند تطبيق اختبار الثقافة الأمنية، اختبار الثقافة القانونية، مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية، قبليًا وبعديًا، ولاختبار مدى صحة فروض البحث، والكشف عن تنمية الثقافة الأمنية والقانونية لدى عينة البحث (تصميم المجموعة التجريبية الواحدة).

## مصطلحات البحث:

**برنامج: program**

ويعرف إجرائيًا بأنه: مجموعة الخبرات والأنشطة التعليمية المنظمة والمقدمة من خلال مداخل تدريسية متعددة والتي تهدف إلى تنمية الثقافة الأمنية والقانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر وتعريفهم بأهم القضايا والمشكلات الأمنية وخطورة وعقوبة الوقوع فيها قانونيًا.

**التربية الأمنية: Security education**

وتعرف إجرائيًا: مجموعة الخبرات الأمنية المنظمة والمخطط لها بدقة والتي تعمل على تنمية وتعزيز الأمن بمفهومه الشامل لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر ووقايتهم من الأخطار الفكرية والتكنولوجية، وغرس المبادئ والسلوكيات الإيجابية المرغوب فيها بما يشجع على إقرار الأمن والاستقرار.

**المداخل التدريسية المتعددة: Multiple teaching approaches**

وتعرف إجرائيًا في هذا البحث بأنها: مجموعة من الإجراءات التدريسية التي يتم اشتقاقها من خلال دمج بعض الطرق والأساليب التدريسية، والتي يمكن استخدامها وفقًا لمتطلبات الموقف التعليمي وفي ضوء الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة وقد تمثلت في (المدخل البصري– مدخل التعلم التعاوني– مدخل حل المشكلات).

**الثقافة الأمنية: Security culture**

وتعرف إجرائيًا بأنها: مجموعة المعارف والمعلومات والمهارات والقيم والسلوكيات وثيقة الصلة بالناحية الأمنية والمراد إكسابها وتنميتها لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر وبما ينعكس بدوره إيجابيًا على سلوكياتهم وتعاملاتهم في حفظ الأمن والاستقرار داخل وطننا الحبيب مصر.

**الثقافة القانونية: Legal culture**

وتعرف إجرائيًا بأنها: مجموعة المعارف والمبادئ القانونية البسيطة والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقضايا والمشكلات الأمنية والتي تهم طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر وتتعلق بشئون حياتهم وتصرفاتهم اليومية ويلزمهم الوقوف عليها واكتسابها لكي يسلكوا سلوكًا قانونيًا سليمًا تجاهها، وتمكنهم من ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وفقًا لفلسفة مجتمعهم.

**التلوث المعلوماتي الرقمي:Digital information pollution**

ويعرف إجرائيًا بأنه: كل ما يتم نشره من معلومات مضللة ومغلوطة بقصد أو بدون قصد من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وعبر شبكة الإنترنت، وبما تشكله من خطورة متنامية ومشكلة تواجهها المجتمعات حول العالم ومن بينها فئة الشباب والتي تمثل عينة البحث التجريبية.

## الإطار النظري للبحث:

## المحور الأول: دور الجغرافيا في نشر الثقافة الأمنية في عصر التلوث المعلوماتي الرقمي.

### أولًا: التلوث المعلوماتي الرقمي:

- **مفهوم تلوث المعلومات:**

**يمكن التَعرف على مفهوم التلوث المعلوماتي من خلال ما أشارت إليه الأدبيات التربوية حيث:**

تُعرف (نجاح القبلان،٢٠١٧،١٤٥) التلوث المعلوماتي بأنه: كل ما يبعد الفرد عن التفكير المنطقي السليم ويخالف القيم الإنسانية ويضر بحضارة المجتمع، ويشجع التفكير والسلوك السطحي غير الهادف أو يكون له تأثير سلبي واضح على الفرد والآخرين.

كما يُعرفه (الحمزة منير ولعجال حمزة،٢٠١٩،٨٩) بأنه: معلومات زائدة عن الحاجة وليست لها قيمة تذكر وغير مرغوب فيها، وتؤثر على عملية البحث وعملية الانتفاع من المعلومات كمصدر مهم لاتخاذ القرارات سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات والمجتمع ككل، ويعتبر تلوث المعلومات واحدًا من الآثار السلبية لثورة المعلومات الجارية.

نستنتج من ذلك، أن التلوث المعلوماتي يشير إلى وجود عناصر غريبة في محتوى المعلومات تفسد نوعيتها وقيمتها ومصداقيتها وتغير طبيعتها مما يسبب تأثيرات ضارة للفرد والمجتمع ومؤسساته.

- **أسباب التلوث المعلوماتي:**

تتعد الأسباب التي جعلت من التلوث المعلوماتي في البيئة الرقمية ظاهرة منتشرة، فلابد للفرد أن يدرك هذه العوامل حتى يتجنب مخاطرها الظاهرة ويُحسن التعامل معها، ومن بين هذه الأسباب التي وردت بالأدبيات والدراسات السابقة (هند الحياني وحمدان حمد،٢٠١٩،٢٣٨؛ والحمزة منير ولعجال حمزة،٢٠١٩،١٠١؛ و (Barwick, Lin, & Zou, 2019,55 ما يلي:

- طبيعة بناء المعلومات مع القضايا التي ترتبط بها، مما يجعل من الصعب فصل معلومات كل موضوع على حده، بالإضافة إلى تأثر المعلومات بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية وطريقة الناس المستفيدين.
- انتشار الإنترنت والتطور السريع والمستمر للتقنية والانبهار ببرامجها وامكاناتها، فضلًا عن اختلال القيم والممارسات الإنسانية المتعلقة بمفهوم المعلومات وتداولها وتأثيرها بشكل عام.
- الوجه السلبي للعولمة كالفوضى المعلوماتية والفكرية من أصحاب الفكر غير السوي، إلى جانب مثلث الفقر والبطالة والتفكك الأسري الذي يزيد من تلوث المعلومات وتبادل الاتهامات.
- تعدد مؤسسات الثقافة والإعلام وسعيها للكسب والتغافل عن قيمة ما تقدمه من معلومات حقيقية، وعدم وجود سياسة تعاون بين المؤسسات الاجتماعية بوصفها مسؤولة وشريكة في إنتاج المعلومات وتنمية الوعي المعلوماتي ورصد تلوث المعلومات.
- انتحال المعلومات من خلال النسخ أو الخلط أو إعادة صياغة أو التدوير والتهجين.
- مستوى الوعي بالظاهرة في حد ذاتها ومهارات البحث وكيفية التقييم للمعلومات، بالإضافة إلى مشاكل تؤدي إلى نقص الفهم أو الفهم الخطأ، كعدم إجادة اللغة أو عدم التخصص في المعلومة التي يتلقها الفرد سواء عن طريق البحث الموجه أو عن طريق التصفح.
- عدم فاعلية المؤسسات المعلوماتية من مكتبات ومراكز المعلومات ودور نشر بقواعد المعلومات والمراكز البحثية.

وهناك أسباب مرتبطة بسلوك الفرد تجاه تلوث البيئة المعلوماتية من خلال نشر الشائعات وبث المعلومات المغلوطة، كما أشار لذلك (محمد الحباطي،٢٠٢٠، ٣٠٠) والمتمثلة في الآتي:

- شعور الفرد بالنقص مما يجعله ينشر الشائعة.
- الجهل والمزح في تداول المعلومات مما يساعد في نشر المعلومات الملوثة.
- التطور المتسارع في التكنولوجيا مع وجود مجتمع يفتقد ضرورة التأكد من الخبر قبل النشر.
- تنوع الثقافات والميول الفكرية تساعد على تكاثر ونمو الشائعات لانعدام القيم.
- سذاجة البعض ومساهمته في نشر الشائعة بدون قصد.
- ضعف التشريع القانوني بالدولة أو عدم تفعيله بالشكل الصحيح.
- المكسب المادي السهل للجهات المروجة للخبر أو المعلومات الكاذبة.

- **انعكاسات التلوث المعلوماتي الرقمي على الأمن الوطني:**

- **إن سهولة نشر المعلومات المضللة**، يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، ونشر الكراهية، وتقويض الثقة في مؤسسات الدولة، والتأثير على الانتخابات، ونشر الشائعات، وتشويه سمعة الأفراد والشركات والمؤسسات.
- **تصاعد جرائم الإنترنت بشكل أكبر**، كاختراق البيانات الشخصية، وسرقة المعلومات المالية، ونشر البرامج الضارة، وخداع الناس وجعلهم ضحايا للاحتيال.
- **تقويض الأمن السيبراني**، كنشر معلومات مضللة حول التهديدات الأمنية، وإعاقة جهود مكافحة الجرائم الإلكترونية، وإلهاء متخصصي الأمن السيبراني عن الهجمات الحقيقية.
- **التأثير على الصحة النفسية**؛ وذلك من خلال زيادة القلق والارتباك، والضغط النفسي، وتعزيز السلوكيات السلبية مثل العنف والكراهية.

- **مصادر تلوث المعلومات:**

نعني بمصادر تلوث المعلومات الشخص أو المكان أو الشيء الذي يأتي منه أو يتكون فيه تلوث المعلومات، ويشير كل من (Meel, and Vishwakarma, 2020,34 ؛ وهند الحياني وحمدان حمد ١٣٨،٢٠١٩) إلى هذه المصادر كما يلي:

- **الإنترنت:** والذي يعد قناة لتخزين المعلومات وبثها، فالبرغم من أنها وفرت للناس قدرًا هائلًا من المعلومات لم يكن متاحًا من قبل، إلا أنه أتاح إمكانية العدوان والاختراق والعبث والتلويث والتخريب والتجسس، إذ يوجد العديد من المواقع المجهولة الهوية بتوظيف المعلومات من أجل تغيير قناعات المتلقي لها وزرع الأفكار التي يريدون بثها.
- **مواقع التواصل الاجتماعي:** حيث استطاع الناس من خلالها التعبير عن آرائهم لقضايا كثيرة بحرية وبصراحة بدون خوف، وبما أنها مصدر مفتوح فأصبح بإمكان أي فرد نشر أي معلومات حول أي موضوع دون قيد أو شرط أو رقابة وتحكيم، فنتج عن ذلك نشر المعلومات بأشكالها المتنوعة.
- **الهواتف المحمولة:** من خلال البرامج والتطبيقات والألعاب وخوض المنافسات في الهواتف المحمولة والتي أدت إلى تلوث بعض المفاهيم والسلوكيات.
- **الكتب والمجلات الورقية:** والتي ما زالت تطبع وتنشر دون رقابة عليها.

- **تدريس الجغرافيا وتأثرها بالمشاكل المعلوماتية:**

انطلاقًا من تحول عمليات التدريس واعتمادها على شبكة الإنترنت بشكل كبير، فهناك بعض المظاهر والمشاكل المعلوماتية التي تؤثر على سياق الجغرافيا، والتي حصرها الباحثان فيما يلي:

- هناك نسبة كبيرة من المتعلمين والمعلمين يفضلون الاعتماد على البيئة الرقمية في الحصول على المعلومات الجغرافية، لكنهم لا يجيدون التعامل مع البيئة الرقمية من حيث البحث، فيركزون على المعلومات العامة والمباشرة دون مراعاة لمصدرها، فينزلقون خلف المعلومات المغلوطة.
- كما أن المعلومات المضرة والمضللة تجد رواجًا كثيرًا، نتيجة بعض الممارسات المعلوماتية السلبية مثل: مشاركة المنشورات الخاطئة في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة؛ مما يجعل بعض المعلمين والطلاب السطحيين يجزمون بصحة المعلومة ويؤكدون عليها من وقت لآخر.

- كما يتغافل الكثير من الأفراد والأكاديميين عن دورهم الفعال في الحماية والوقاية من ظاهرة التلوث المعلوماتي، مما يجعل البعض يعتقد أن هذا الصمت دليل على صحة المعلومات المنشورة، وهذا الأمر يحتاج إلى توعية لتحمل الواجب والمسؤولية الاجتماعية للأفراد تجاه المحيطين بهم.

- **آليات وسبل الحماية من التلوث المعلوماتي:**

التلوث المعلوماتي ليس بالمشكلة التي تواجه فقط من يبحث عن المعلومة بل قد يتعرض لها كل مستخدمي الإنترنت، فهناك الملايين من المعلومات التي تصلنا يوميًا عبر الانترنت سواء كان ذلك ببحث مقصود أو دون بحث، فنستقبلها أثناء التصفح، والحماية من هذه الظاهرة يكون بتفعيل دور كل الأطراف بالمجتمع حتى تقل حدتها من خلال: (عبد الصبور مصري،٢٠١٢، ١٩؛ وطلال الزهيري،٢٠٢٠، ١٧)

- **الدور الحكومي:** وذلك من خلال سن قواعد لحماية ومراقبة المحتوى وضمان سلامته مع مكافحة كل التهديدات التي قد تتعرض للمعلومات في محيط المجتمع الذي تخدمه.
- **الدور المؤسساتي:** ومنها المؤسسات التعليمية والإعلامية، والتي يقع عليها دور تثقيفي مهم وفق خصائص المجتمع، فضلًا عن دورها في تحليل المعلومات وتنقيحها ومن ثم إتاحتها للجميع في صورتها الصحيحة.
- **الدور الأسري:** من خلال السعي نحو ترسيخ ثقافة سليمة في كافة الجوانب دون التأثر سلبًا، وذلك من خلال تعليمهم مهارات التواصل وكيفيات الاستفادة من البيئة الرقمية.
- **الدور الشخصي:** ويظهر في بناء الشخصية القويمة، وأن يمتلك الشخص معرفة سليمة من خلال المعلومات، وتحصين الذاكرة والعقل من تقبل أي معلومات إلا بعد تنقيحها وتحليلها وتقييمها.

ومن ثم، جاءت فكرة المحكمة الرقمية كرد فعل لانتقال العالم من الجرائم التقليدية إلى الجرائم الرقمية والمعلوماتية، خاصة بعد أن أصبحت المعلومة سلعة رئيسية في العالم، فقد أفرز التعامل مع المعلومات الرقمية وجهًا سلبيًا في سلوك استخدام الأفراد للمعلومات، ظهر

معه ما يسمى بتلوث المعلومات، مثل صعوبة التحكم في مصداقية المعلومات وأمنها وأخلاقياتها. ولذلك تحرص الجغرافيا على تقديم المعلومات الصحيحة والمؤكدة لطلابها، نظرًا لأنها من المواد التي ترتبط بالعديد من المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والتي يبحث عنها المتخصص وغير المتخصص، فالجغرافيا مع ما يحدث حول العالم تعتبر غاية الجميع لزيارة مواقع أو التعرف على دول.

**ثانيًا: التربية الأمنية:**

- **مفهوم التربية الأمنية:**

أصبحت التربية الأمنية ضرورة تربوية ملحة في عالم اليوم؛ للتغلب على الكثير من المشاكل والمخاطر المتجددة، مما يتطلب إعادة النظر في النظم التعليمية وبرامجها؛ وإعادة هيكلة المناهج وتربية الطلاب على القيم السامية والمهارات المعاصرة والأفكار القويمة التي تحميهم من أشكال الانحراف والتدهور التربوي؛ لذلك جاء مفهوم التربية الأمنية متباينًا بين الأدبيات التربوية، كما يلي:

حيث يعرف (محمد محمد وعبد الناصر خليل،٢٠١٥، ٦٠٩) التربية الأمنية بأنها: الحرص على أن يتعلم المواطنين كافة المفردات الأمنية والخبرات التي من شأنها تحقيق الأمن وحماية الموارد، ومقاومة أي رذيلة أو فساد اجتماعي؛ للمساهمة في تطوير حياتهم العملية.

ويعرفها (جودت سعادة وفهد العميري،٢٠١٧، ١٨٩) بأنها: تلك التوجهات أو الإرشادات أو البرامج التربوية المخطط لها بدقة عالية، والتي تعمل على تثقيف النشء، وتوجيههم بعناية من أجل غرس المبادئ والقيم والاتجاهات الإيجابية، بما يشجع على استتباب الأمن والاستقرار لكل من الأفراد والمجتمعات.

وتعرفها (تامن حكيم وعكار محمد،٢٠٢١، ٧٣) بأنها: عملية تربوية تهدف إلى ترسيخ القيم والمعارف والسلوكيات بأبعادها الأمنية والاجتماعية والثقافية والوطنية لدى الطلاب.

وباستقراء دلالة التربية الأمنية يرى الباحثان تنوع وجهات النظر، ويعزي هذا إلى حداثة المفهوم وتداخله مع العلوم الاجتماعية واتصاله بمجالات المعرفة المختلفة؛ ولكن في ضوء

السياق العام لمفهوم التربية الأمنية يتضح أنها: تعني بإعداد الطلاب من الناحية الأمنية إعدادًا يؤهلهم لمواجهة التحديات المعاصرة، كما أنها عملية تربوية لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة أو مرحلة دراسية بعينها، ولكنها في مرحلة عمرية تكون ذات أهمية مضاعفة كما في مرحلة التعليم الجامعي باعتبارها مرحلة يتعرض فيها الطلاب إلى مجموعة من التغيرات ذات التأثير الكبير، وبهذا لابد من أن يتشكل في هذه المرحلة العمرية القدر الكافي من أبعاد التربية الأمنية لدى طلاب الجامعة.

- **أهداف التربية الأمنية:**

تسعى التربية الأمنية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية المنشودة التي يتمثل أهمها بحسب ما أكدت عليه البحوث والدراسات السابقة (Lawal, 2020,155 ؛ تامن حكيم وعكار محمد،٢٠٢١،٧٤؛ جودت سعادة وفهد العميري،٢٠١٧،١٨٩) في الآتي:

- التعرف على حقيقة المفاهيم الأمنية والعمل على غرسها في نفوس الطلاب.
- تعليم الطلاب القواعد الصحيحة التي تكفل الحياة الأمنية والمستقرة لهم ولمجتمعهم.
- إدراك الطلاب لأهمية الانتماء لوطنهم وقيمة التضحية من أجله وبكل ما يملكون من مقدرات.
- إدراك مآل العنف والكراهية على تطور المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمم.
- توعية الطلاب بمخاطر الوقوع في الجريمة أو استخدام أساليب الإرهاب التي تضر بالمجتمع.
- التصدي للشائعات الضارة بالمجتمع والحفاظ على سمعته وأمنه واستقراره.
- إقناع الطلاب بالفكر الأمني والتعاون مع جهاز الشرطة لخدمة مجتمعهم.

ويرى (Yonemura, et al. 2022,1644) أنه إذا أردنا تحقيق أهداف التربية الأمنية بشكل سليم فإنه يلزمنا إحداث حالة من التوازن أثناء تنفيذ مؤشرات الأبعاد التي تعمل عليها التربية الأمنية، سواء كان في البعد الوطني كتعزيز روح الانتماء وحب الوطن، أو في البعد السلوكي كغرس القيم الأخلاقية الإيجابية والحد من السلوكيات السلبية، أو في البعد التثقيفي

كمعرفة الطلاب المهارات الحياتية، أو في البعد الأمني كغرس الحس الأمني لدى أفراد المجتمع والحفاظ على سلامتهم.

وبناء على ذلك، فالتربية الأمنية تستهدف بناء جيل من المتعلمين قوي، يدعم مسيرة النمو والتطور التي تشهدها البلاد من خلال العمل الدؤوب لإعداد المواطن الصالح المتسلح بالعلم والمعرفة، وتعزيز وتوثيق الشراكة المجتمعية، ونشر الأمن والحد من الجريمة، إضافة إلى ترسيخ القيم النبيلة وتزويد الطلاب بالمعارف والأفكار والمهارات الحياتية النافعة، من أجل تحقيق الفعالية الشخصية.

- **دواعي الاهتمام بالتربية الأمنية:**

لقد أشارت البحوث والدراسات كدراسة (جودت سعادة وفهد العميري،٢٠١٧؛وائل محمد،٢٠١٩؛ فوزية البقمي ونوف العتبي،٢٠١٩؛غادة أحمد،٢٠٢٣)، إلى مجموعة من المبررات والدواعي التي ساهمت في زيادة الاهتمام بموضوع التربية الأمنية ومنها:

- **تسارع التغيرات الاجتماعية والثقافية**؛ بشكل لا يتوقف مما أثر على الحكومات ومؤسساتها العسكرية والأمنية المتنوعة، ودفع الجميع إلى التعاون لإرساء قواعد الأمن والأمان المطلوبة للمجتمعات.
- تفشى ظاهرة الإرهاب والتطرف بكافة أنواعه؛ سواء إرهاب الأفراد أو المجموعات أو الدول؛ مما يزيد من أهمية التربية الأمنية للمجتمع وتوضيح المفاهيم المغلوطة حول التطرف.
- انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات؛ والتي أصبحت من أمراض المجتمع القاتلة.
- تزايد مشروعات التنمية وجذبها لأعداد غفيرة داخل الدولة؛ والتي تكون متباينة في أديانها ولغاتها وعاداتها وتقاليدها، وذلك مدعاة لظهور مشكلات أمنية، مما يتطلب أن يكون للتربية الأمنية المبرر القوي في المؤسسات التربوية التعليمية المتعددة، حتى ينشأ جيل واعي حريص على تعميم ثقافة الأمن والاستقرار بين المواطنين والضيوف القاطنين.

- تزايد نسبة حدوث الجرائم المتنوعة كنتيجة للبطالة؛ مما يزيد من ضرورة تواجد التربية الأمنية في المناهج لاستقرار المجتمع واحترام النظام والقانون.
- الآثار السلبية المترتبة على ثورة المعلومات والاتصالات؛ لذا تعمل التربية الأمنية على المساهمة مع الدول والحكومات في تحديد المواقع غير الأخلاقية وحجبها، والعمل على تنبيه الأسر لتنشئة الأبناء التنشئة الصالحة، والعمل على أن يكون للمعلم والمدرسة الدور الريادي في إسداء النصح والإرشاد للطلاب وتحذيرهم من هذه المواقع.
- تغيير التصورات الخطأ عن القطاعات الأمنية؛ وإظهار الدور المهم لرجال الأمن في حماية المجتمع، والسهر على راحته واستقراره.

من هنا اهتمت دراسة (أحمد الأمير،٢٠٢١) بالكشف عن واقع دور الشراكة المجتمعية في تحقيق التربية الأمنية بمدارس التربية الخاصة، وقد أوصت بضرورة عقد الندوات التوعوية والأمنية لأسر الطلاب لنشر الوعي داخل الأسرة لتمكينها من التعامل الجيد مع أبنائها حال ظهور مشاكل أمنية، وأجرى كل من (ناصر الشرعة وعبد السلام العوامرة وأحمد الرشيدي،٢٠١٩) دراسة هدفت إلى التعرف على دور الأسرة في غرس قيم التربية الأمنية المتضمنة في القرآن الكريم من وجهة نظر الأبناء، ومن ثم استنباط التوجيهات والمبادئ والقيم والمفاهيم ذات البعد الأمني من الآيات القرآنية، والتي تشكل معالم التربية الأمنية.

وعليه، فإن دواعي الاهتمام بالتربية الأمنية كثيرة، فمنها ما هو أمني كتسارع الاستهداف الخارجي نحو المناطق العربية والإفريقية، ومنها ما هو تربوي كتلك الدعوات إلى تطوير المناهج وتفعيل دور المؤسسات التعليمية في تطوير الوعي الأمني وتثقيف الطلاب، ومما يدل على ضرورة الاهتمام بالتربية الأمنية ما جاء بالقرآن الكريم من إشارات تبين الانعكاسات الإيجابية للتربية، فعلى مستوى المجتمع فرضت الحدود لتحقيق الأمن والاستقرار قال تعالى ﴿**وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ**﴾ (القرآن الكريم،إبراهيم،٣٥).

- **أهم مجالات التربية الأمنية:**

تتعدد مجالات التربية الأمنية وتتشابك مع غيرها؛ لتنوع الأنشطة واختلاف الأهداف بين الدول، حيث أشار كل من (بدر الدين البكولي،٢٠١٨، ٣٤؛ وناصر الشرعة وفائر أبو النجا،٢٠٢١، ٤٥٣؛ و Heyasat, Mubarak, and Evans, 2023,334) إلى أن مجالات التربية الأمنية متعددة كالأمن المائي الذي يعد عصب الحياة للكائنات الحية جميعًا، ولا يستطيع أحد الاستغناء عنه. ثم الأمن الغذائي الذي يتحقق عن طريق تنمية القطاع الزراعي بمنتجاته كافة. ثم الأمن الأسري الذي يتحقق بواسطة الاستقرار والتوازن الأسري. ثم الأمن الصحي الذي يرتبط بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، حتى ينعكس ذلك إيجابيًا على إنتاجية المجتمع المعافي اقتصاديًا ومعرفيًا. ثم يأتي الأمن التربوي من خلال خلق بيئة تعليمية ونفسية آمنة ومبدعة، وقيام المعلم بكامل مسئولياته التربوية؛ ليكون المجتمع متماسك من خلال طلابه. ثم الأمن الفكري الذي يعد أخطر مجالات التربية الأمنية، وهنا تقع المسئولية الكبرى على أنصار التربية الأمنية، الذين ينبغي عليهم التوصية لمخططي المناهج المدرسية والجامعية إلى ضرورة تعزيز قيم المواطنة الصحيحة، وعلى رأسها الولاء والانتماء وبيان خطورة الأفكار الهدامة التي لا تؤدي إلا لتخريب الأوطان أرضًا وشعبًا. ثم الأمن الاجتماعي والذي يعتني بسلامة الأفراد من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتحداهم، وتتولى التربية الأمنية مسئولية تنوير الأجيال باحتياجات الأمن الاجتماعي الضرورية للأفراد. ثم الأمن الوظيفي الذي يعد من الركائز الأساسية لتحقيق القدر المطلوب من الرضا الوظيفي. ثم الأمن السياسي وأهمية المفاهيم الأمنية وعلى رأسها المساواة بين المواطنين مهما اختلفوا في آرائهم ومعتقداتهم وألوانهم ومستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، والمحافظة على أسرار أمن الدولة. ثم الأمن القومي الذي يشير إلى غياب الخوف أو أن تتعرض قيم الدولة للهجوم. ثم الأمن البيئي وتشجع الأجيال الصاعدة على حماية البيئة كضرورة أمنية ملحة. ثم الأمن الرقمي بحيث تهتم التربية الأمنية بمواجهة الأخطار المهددة للأمن الرقمي، والبحث عن وسائل الأمن ذات الصلة به.

- **أسس ومقومات التربية الأمنية:**

يتحقق الأمان بأي قطر من العالم إذا وفرت التربية الأمنية المقومات التي تؤدي إلى تحقيق استقرار المجتمعات وأمنها، ويعزز هذا الأمر بعض نتائج بعض الأبحاث والدراسات السابقة كدراسة (وائل محمد،٢٠١٩؛ Lawal, 2020 ؛ وسلوى عمار،٢٠٢١)، والتي تتمثل فيما يلي:

- سيادة النظام والقانون واحترام أفراد المجتمع له في بلادهم.
- التعايش السلمي المشترك بين الناس جميعًا، بصرف النظر عن الاختلافات العديدة.
- التكافل الاجتماعي من النواحي الاقتصادية والصحية والثقافية والاجتماعية.
- الشعور بالمسؤولية الحقيقية من حيث الحقوق والواجبات.
- المواطنة الفاعلة والتي تتمثل في الالتزام بالواجبات وعدم التقصير في الدفاع عن حقوقه.
- التركيز على التسامح ونبذ العنف في العلاقات بين أبناء المجتمع.
- المشاركة في أنشطة المجتمع وفعالياته الكثيرة.
- التحمل وضبط النفس عندما تتعارض المصالح بين أفراد المجتمع الواحد أو تتشابك.
- الحس الأمني واستشعار الأخطار مسبقًا كنتيجة طبيعية للخبرة الطويلة للفرد.

نستنتج مما سبق، أن العلاقة بين التربية والأمن علاقة وثيقة، فقد أصبح من الصعب أن توفر الحكومات الأمن دون التربية والتعليم وفهم المفاهيم الوطنية والمدنية الحامية من الانحراف السلوكي والأخلاقي والأمني، ولكن ما زالت العملية التربوية الأمنية بحاجة ماسة إلى منهج علمي واضح المعالم يتم من خلاله تفعيل علاقة القطاعات الأمنية بالمؤسسات التعليمية.

**ثالثًا: الثقافة الأمنية:**

- **مفهوم الثقافة الأمنية:**

الثقافة الأمنية مفردة من المفردات التي يمكن اعتبارها حديثة، من حيث الصياغة والبحث والدراسة كغيرها من المفردات الشبيهة كالثقافة العلمية، والثقافة التكنولوجية، والثقافة الفلكية، والثقافة البيئية، ومن ثم يمكن حصر تعريفها فيما يأتي:

حيث تعرفها (أونيسه مرنيش،٢٠١٧،٣٤٣) بأنها: قراءة عامة عن المفاهيم والقضايا التي ظهرت على الساحة الأمنية، ومحاولة الربط بين ما هو مقروء وما هو واقع؛ بهدف تحقيق التوازن الأمني والتشبع المعرفي في مجالات عديدة ذات قيمة وحساسية بالأمن القومي؛ للاستفادة الفردية والجماعية وعدم الانزلاق خلف الشائعات المغرضة التي تسفر عن الحبس والتغريم أو الطرد من الوطن، ومصادرة الأموال.

ويعرفها كل من (Shcherbakova, et al. 2019.30) بأنها: مجموعة من المسلمات والقيم والاتجاهات المعروفة لدى فريق من الزملاء أو العاملين أو الموظفين في مكان أو مؤسسة ما، والذين ينتمون لنفس الوظيفة، ولهم علاقة وثيقة بطبيعة هذا العمل منذ فترة زمنية سابقة كرجل الشرطة والجيش والمرور.

ويرى (محمد سويلم،٢٠٢٠،٢٨٠) أن الثقافة الأمنية لها بعدين الأول، بعد فردي يهتم بتحصين الطلاب ضد كل معتقد خاطئ وحماية عقائدهم من الغلو والتطرف والخروج عن القواعد العامة للسلوك، والثاني، بعد مجتمعي يركز على حفظ النظام العام وتحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار في جوانب الحياة.

نستنتج مما سبق، أن الثقافة الأمنية عملية شاملة تضم معارف وقيم وأعراف واتجاهات وسلوكيات مشتركة ذات اتفاق اجتماعي، والتي تساعد على ضبط أنماط سلوك المتعلمين، وتكوين معاني المدركات والمعارف المرتبطة بأمن المجتمع، وتعزز امتثال الأفراد ومجاراتهم لأعراف المجتمع وقوانينه، وتعاونهم بقصد تحقيق الاتزان الاجتماعي والأمني في المجتمع.

- **خصائص الثقافة الأمنية المعاصرة:**

نلاحظ أن الثقافة الأمنية تستمد خصائصها من خصائص الثقافة العامة وبما يتلائم مع محتواها الأمني، ويمكن إبراز هذه الخصائص والتعرف عليها كما أشارت إليها البحوث

والدراسات السابقة كدراسة (Chen, Ramamurthy, and Wen, 2015 ؛ أونيسه مرنيش،٢٠١٧؛ وداد الكفيري،٢٠١٨؛ وأماني عبد السلام؛ ٢٠٢٢) كما يلي:

- **عملية إنسانية:** لأنها من صنع الإنسان ويشترك فيها جميع أفراد المجتمع، حيث تتشكل المعارف والقيم والمهارات والأفكار الأمنية لدى أفراد المجتمع من خلال تفاعلهم مع بعضهم ومع الظروف المحيطة بهم.
- **عمليــة مكتسـبة:** مـن خـلال تفاعـل أفـراد المجتمـع وتبـادلهم القـيم والآراء والخبـرات والمعارف، وما تقوم به المؤسسات الأمنية والمدنية من جهود لغرس هذه الثقافة بين أفراد المجتمع بكافة الوسائط المتاحة.
- **عمليـة مستمرة:** فالسمات الثقافية تحتفظ بكيانها لأجيال عدة بالرغم مما تتعرض له المجتمعات من تغيرات، فالثقافة الأمنية مستمرة من خلال توارث الأجيال وتعاقبها، ويساعد على استمرارها وإشباعها لغريزة الحاجة إلى الأمن لدى الأفراد، وهذا الإشباع يدعم استمرار القيم والمعارف والمهارات والمبادئ والأفكار والأنماط السلوكية المتعلقة بالأمن.
- **عملية متراكمة:** وذلك من خلال فترات طويلة من الزمن وتعقد وتشابك العناصر الثقافية المكونة لها، كما تزداد مكوناتها من خلال ما تضيفه الأجيال لها من عناصر وخصائص وطرق وانتظام وتفاعل هذه العناصر والخصائص.
- **عمليـة انتقائيـة:** حيث يقوم الأفراد بانتقاء عناصر الثقافة الأمنية بحسب الأوضاع الأمنية السائدة في المناطق المختلفة، وبحسب نوعية الأخطار المحيطة بهم.
- **عملية قابلة للانتشار:** تنتشر الثقافة الأمنية عن طريق الاحتكاك، ويكون الانتشار فعالًا عندما تحقق العناصر الثقافية فائدة للمجتمع وتلقى قبولًا من أفراده، وبذلك فإن عناصر الثقافة الأمنية تنتشر بشكل سريع وفعال بين الأفراد والمجتمعات.
- **عملية متغيرة:** وذلك بفعل تغير الأزمات والأجيال والتقاء الثقافات مع بعضها البعض، وظهور ملامح جديدة وزوال بعض الملامح القديمة.

- **نظام متكامل:** حيث تتجه باستمرار إلى خلق الانسجام بين عناصرها المتعددة، ومن ثم فإن أي تغيير يحدث في أحد جوانب نمط الحياة ينعكس أثره على باقي مكونات النمط الثقافي.

- **أهمية نشر الثقافة الأمنية في ضوء التحولات العالمية:**

تأتي حاجة الفرد إلى الأمن في صدارة حاجاته التي يحرص على توفيرها؛ لذا تبدو أهمية الثقافة الأمنية كما تشير إلى ذلك دراسة (Georgiadou, et al.2022 ؛ ومحمد سويلم،٢٠٢٠) فيما يأتي:

- تسهم الثقافة الأمنية في تهذيب الأفكار والآراء التي اعتاد عليها الإنسان في المجتمع الذي ينتمي إليه، وذلك من خلال تبصيره بالتدابير والاحتياطات اللازمة لتأمين حياته.
- تعمل الثقافة الأمنية على إيقاظ الحس، ليكون الذهن حاضرًا تجاه المخاطر المحتملة، مما يدفع الإنسان إلى المبادرة على حماية نفسه بتوخي الحيطة والحذر.
- الثقافة الأمنية حالة وجدانية تجعل الشخص يستشعر ما حوله من مصادر الخطر والتهديد المحتملة وتدفع به إلى اتخاذ وسائل وبدائل للسلامة منها وتقليل أخطارها.
- تظل الثقافة الأمنية رهينة تكريس الحوار بين الثقافات والحضارات والأديان ودعم التفاهم والتسامح بين الدول والشعوب كافة، من خلال تحصين فكر الطلاب وتزويدهم بالمرتكزات الأساسية التي تقيهم من الأفكار المغلوطة والتأثر بها واعتناقها عبر توعية أمنية متوازنة.
- تسهم الثقافة الأمنية في تزويد الفرد بالمعرفة الحقيقية للحالة الأمنية وتزويده بفكرة صحيحة.
- يؤدي عدم الاهتمام بترسيخ الثقافة الأمنية في غياب المناعة الفكرية إلى عدم فاعلية الجهود المبذولة لمنع الجريمة والانحراف والوقاية منهما.
- تزود الثقافة الأمنية الطلاب بمعرفة أهمية التعاون مع الأجهزة الأمنية في الكشف عن المجرمين وتتبعهم.

- **أساليب تنمية الثقافة الأمنية:**

**من خلال اطلاع الباحثان على الأدبيات والدراسات والبحوث ذات الصلة توصلا إلى أهم الأساليب المناسبة لتنمية الثقافة الأمنية كما يلي:**

- عقد الندوات والمؤتمرات التي يشارك بها رجال الأمن، ليلتقوا بأفراد المجتمع حتى يذوب الحاجز النفسي بين الطرفين.
- توعية الأفراد بالأساليب المعاصرة التي يعتمدها المنحرفين والمجرمين في ارتكاب الجرائم.
- تعزيز مفهوم الشرطة المجتمعية، وتأكيد مبدأ الشراكة الاجتماعية من خلال شعار "الأمن مسؤولية الجميع والمواطن هو رجل الأمن الأول".
- التشجيع على احترام القوانين والأنظمة واللوائح الصادرة من السلطات.
- ترسيخ فكرة أن الجريمة هي مسؤولية المجتمع كله.
- تدريس بعض المواد الأمنية في المؤسسات التعليمية والتربوية التي تكسب أفراد المجتمع ثقافة قانونية ونظامية.
- التعاون مع القطاعات الإعلامية في الترويج والتهيئة لبرامج الثقافة الأمنية وتنمية الحس الأمني.
- تأسيس مراكز للدعم الإعلامي بالاشتراك مع الأجهزة الأمنية والتربوية لنشر برامج تعليمية للتربية الأمنية وأنشطتها لغرض تعميم الثقافة الأمنية.
- تأليف الكتيبات وتصميم المنشورات والملصقات الإعلامية لتوسيع نطاق النشر للثقافة القانونية والأمنية ليتمكن كل فرد من التعرف على حقوقه وواجباته.
- الاستعانة بالمختصين في مجال التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس والشريعة الإسلامية لتطوير برامج واستراتيجيات التربية الأمنية للأجيال.
- اعتماد أساليب الحوار والمناقشة والمشاركة وكسب الثقة والاطمئنان للأجهزة الأمنية مما يعزز تفاعل الأفراد ويدعم مشاركتهم بصفة فعالة.

وخلاصة القول، أن الثقافة الأمنية تعد ركيزة أساسية يحتاجها الفرد والمجتمع، وتستند إليها حياة البشرية للشعور بالأمن والاطمئنان لتحقيق التقدم في جوانب الحياة المختلفة

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية؛ لذلك تسعى المجتمعات الإنسانية منذ زمن بعيد على اختلاف معتقداتها وتوجيهاتها ومستوياتها إلى توفير الأمن واستقرار أنظمتها المختلفة، وبذلك وسعت من إجراءات استتباب أمنها من إجراءات الحماية الأمنية والعسكرية إلى إعداد الإنسان ذاته ليكون حجر الزاوية في ضمان الأمن والاستقرار من خلال تثقيفه وتوعيته؛ لتحقيق الشعار الأمني المتداول، وهو أن الأمن مسؤولية الجميع وما الشرطة إلا أداة لتحقيقه.

- **دور الجغرافيا في نشر الثقافة الأمنية:**

دراسة الجغرافيا تجعل الطلاب يتنقلون عبر الدول والقارات، حيث يدرسون العالم طبيعيًا وبشريًا، يشوقهم ذلك لمعرفة المزيد عن كافة الأنظمة والاستراتيجيات التي تتبعها كل دولة لكي تتماشى مع سياستها وبرامجها وأيديولوجياتها، ومن هنا دعت الضرورة إلى تثقيف الطلاب أمنيًا ليحتفظوا بتقاليد بلادهم ويواجهوا الجرائم والانحرافات الموجودة في المجتمعات الأخرى الحقيقية والافتراضية؛ لذلك كان نشر الثقافة الأمنية مهمًا لظهور مجموعة من القضايا والعوامل دعت إلى ذلك والتي تتناولها الجغرافيا بالدراسة، وهذا ما أكدت عليه دراسة (سماح عبد اللطيف،٢٠٢٢؛ و Hellmich, 2023) ومنها:

- تزايد نسبة الجريمة بشكل ملحوظ: أدت التغيرات الاجتماعية الاقتصادية والديمغرافية إلى تزايد نسبة الجرائم وتعدد أنواعها كالقتل، السرقة، التمرد، الاعتداءات بأنواعها، والتدمير، الجرائم الإلكترونية، الإرهاب، والتطرف وغيرها. ويرجع أسباب انتشارها إلى: التغير الاجتماعي والثقافي، وزيادة عدد السكان، وتغير مستوى البيئة الاجتماعية والأسرية، والتفكك الاجتماعي وضعف الوازع الديني.
- تنامي ظاهرة الإرهاب المتوحش: حيث أدت إلى العديد من الآثار النفسية والاقتصادية والأمنية مما يتطلب مقاومتها، من هنا كانت ضرورة نشر الثقافة الأمنية والحس الأمني وتكمن في توضيح المفاهيم المغلوطة بالمجتمع.
- انتشار تعاطي المسكرات والكحوليات: والتي باتت تهدد أمن المجتمع واستقراره، والتي قد تؤدي بالفرد لارتكاب جرائم كثيرة، وعليه فضرورة التوعية الأمنية تكمن في إبراز

مضار تلك المواد والتوعية بتداعياتها؛ وترغيب الشباب في الامتناع والمقاومة وعدم الخضوع لإغراءاتها.

- ثورة المعلومات والاتصالات: فمن سلبياتها نشر المضامين السلبية، والتضارب بين القيم والمبادئ والثقافة التي يحملها الفرد وتلك التي يكتسبها ويشهدها خلال وسائل الإعلام.
- تحسين صورة القطاعات الأمنية: وذلك أمام الرأي العام والمجتمعات حتى يتسنى تعاون الأفراد مع رجال الأمن، ونشر الثقافة الأمنية سيساعد بشكل كبير في إزالة الحاجز وتقليص الهوة بين الشرطة والمجتمع وتؤلف بين الناس.

ومن ثم، كانت الحاجة ماسة وضرورية لأهمية التكامل بين القطاعات الأمنية والتربوية والاتجاه نحو نظرية الأمن الشامل الذي يشارك فيه مختلف أفراد المجتمع. فبالرغم من أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات التعليمية في تحقيق أمن المجتمع واستقرار، إلا أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها عالم اليوم أصبحت تفرض عليها مسؤوليات مضاعفة تتجاوز حدود التعليم النمطي التقليدي، وتفرض عليها الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في إكساب طلابها المبادئ والقيم التي تحفظ للمجتمع أمنه واستقراره، ويتطلب تحقيق ذلك الدور إقامة شراكة حقيقية بين المدارس والأجهزة الأمنية بما يسهم في رفع مستوى الثقافة الأمنية لدى الطلاب.

**المحور الثاني: دور الجغرافيا في نشر الثقافة القانونية في عصر التلوث المعلوماتي الرقمي.**

يُعرف عصرنا "بعصر المعلومات" أو "العصر الرقمي"؛ ويرجع ذلك لتطور التكنولوجيا الرقمية والإنترنت وتطبيقات التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتحليل الضخم للبيانات، ومع الاستمرار السريع الذي يشهده العالم لتطور المعلومات وزيادة حجمها وسهولة الوصول إليها، وبرغم الإيجابية التي لا يستطيع أحد إنكارها فقد أفرز هذا التطور وجهًا سلبيا أثر في سلوك واستخدام الأفراد للمعلومات حيث ظهر معه ما يسمى بالتلوث المعلوماتي.

لقد أصبح تلوث المعلومات ظاهرة تحير العقل ويصعب منعها بصورة نهائية. فقد تتعرض هذه المعلومات ومصادرها للتحريف والتزوير والتشويه أو حتى الضياع وفقدان الحقيقة مما أثر سلبيًا على فكر الإنسان وسلوكه، وأدى ذلك بدوره إلى زعزعة استقرار المجتمعات وقيمها الإنسانية وانعكس بدوره على حالتها الأمنية.

ومع انتشار ظاهرة التلوث المعلوماتي والتي استحدثت في عصرنا الحالي نجد أنه لم تسلم أي فئة من فئات المجتمع من براثن الوقوع فيها، ولا سيما فئة من أهم فئات المجتمع ألا وهي فئة الشباب والمتمثلة في طلاب الجامعات، وهي من أكثر الفئات استخدامًا للتكنولوجيا والإنترنت والتي من السهل الوقوع في مشكلات وتجاوزات تضر بالحالة الأمنية في المجتمع والتي ترجع في الغالب لغياب الثقافة القانونية لدى هؤلاء الفئة من المتعلمين.

- **مفهوم الثقافة القانونية:**

لا تستقيم حياة أمة ولا تزدهر حضارتها دون قوانين تحدد وتنظم العلاقات بين أفرادها ومؤسساتها، وتوضح الحقوق والواجبات وأسس المعاملات، ومن المبادئ المسلم بها في المجتمعات التي تحكمها قوانين أنه "لا جهل بالقانون" والقاعدة القانونية أنه "لا يعذر أحد بجهله بالقانون" ويعني ذلك أنه لا يمكن إعفاء شخص من العقاب على جريمة ارتكبها لمجرد أنه لا يعرف القانون حتى وإن ثبت ذلك، وينطبق هذا على جميع أنواع القواعد القانونية سواء كانت تشريعية أو عرفية أو دينية، ومن ثم أصبحت الثقافة القانونية أمرًا هامًا وضروريًا في حياة الأفراد والمجتمعات بل لا نكون مغالين إذا قلنا: أن الثقافة القانونية أضحت من أهم المعارف التي يجب أن يتحلى بها الفرد في المجتمعات المعاصرة.

وتعرف (ثناء جمعة، ٢٠٠٦، ٨٦) الثقافة القانونية بأنها: مجموعة الحقائق والمفاهيم والمهارات والسلوكيات والاتجاهات والقيم ذات الصلة بالقانون والأهمية الاجتماعية، والتي يجب أن يكتسبها الفرد باعتباره عضوًا في المجتمع حتى يعرف حقوقه فيمارسها وواجباته فيؤديها في ظل سيادة الدستور والقانون.

كما تُعرف (Nessel,2002,12) الثقافة القانونية بأنها: تزويد المتعلم بخبرات تعليمية منظمة، والتي تشمل المعلومات والمهارات والاتجاهات ذات العلاقة القانونية العملية والنظام القانوني والمبادئ والقيم التي يقوم عليها القانون.

ويعرفها (عيد الديب، ٢٠٠٨، ٥٠٤) بأنها: إكساب مجموعة من الأفراد بعض القواعد التي تساعد في تنظيم سلوكياتهم والتكيف مع مجتمعاتهم وتعرفهم بحقوقهم وواجباتهم بالقدر الذي يجنبهم الوقوع في المشكلات القانونية ويساعدهم على ممارسة حقوقهم في مجتمعهم.

وتعرف إجرائيًا بأنها: مجموعة المعارف والمبادئ القانونية البسيطة والمرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقضايا والمشكلات الأمنية والتي تهم طلاب كلية التربية شعبة الجغرافيا وتتعلق بشئون حياتهم وتصرفاتهم اليومية ويلزمهم الوقوف عليها واكتسابها لكي يسلكوا سلوكًا قانونيًا سليمًا تجاهها، وتمكنهم من ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم وفقًا لفلسفة مجتمعهم المصري.

- **أهمية نشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعات:**

تشير( Togaybaeva ،2013,416) إلى أن الثقافة القانونية أضحت ضرورة ملحة وشرطًا أساسيًا لحياة الفرد الناجحة في المجتمع بصفة عامة؛ حيث تشجع على التفاعل الاجتماعي الإيجابي بين المواطنين، وتساهم في الفهم الصحيح للظواهر والقضايا القانونية والالتزام الواعي بمقتضيات القانون.

ويعد نشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعات أمرًا ضروريًا؛ وذلك للمساهمة في بناء جيل واعي ومجتمع مدني يحترم القانون ويعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات؛ كما أنهم الفئة الأكثر تأثيرًا وتفاعلًا في المجتمع، ولذلك فإن تزويدهم بالثقافة القانونية يمكنهم من المشاركة الفاعلة في التنمية والديمقراطية وحماية حقوقهم والدفاع عنها.

**وهناك العديد من الفوائد والأهداف من نشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعات، منها:**

- تعزيز قيم العدالة والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وسيادة القانون في المجتمع.
- تقليل معدلات الجريمة والتطرف والعنف والفساد والتعدي على حقوق الآخرين بالمجتمع.

- توعية الطلاب بالتشريعات والقوانين المتصلة بدراستهم وعملهم ومعاملاتهم اليومية.
- تنمية مهارات التفكير التحليلي والنقدي والإبداعي والحواري والتفاوضي لدى الطلاب.
- تشجيع الطلاب على البحث والمساهمة في تطوير العلوم القانونية والاجتماعية.
- توعية الطلاب بمسئوليتهم تجاه الجرائم التي تقع في المجتمع وضرورة المشاركة الفعالة في مكافحتها ومساندة أجهزة الدولة والعدالة في حفظ الأمن وسيادة القانون.

- **وسائل نشر الثقافة القانونية في المجتمع:**

لتحقيق المزيد من الفوائد والأهداف المرجوة من نشر الثقافة القانونية بين هذه الفئة المهمة من فئات المجتمع، يجب أن تتكاتف جهود الجامعات والمؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية والإعلامية والمجتمعية من أجل العمل على إشاعة الثقافة القانونية بين طلاب الجامعات وذلك من خلال العديد من الوسائل والآليات والبرامج، كالتالي:

- إدخال مواد قانونية أساسية في المناهج الدراسية لجميع التخصصات الجامعية؛ وذلك لتنشئة الطلاب على معرفة القوانين والأنظمة التي تحكم سلوكيات الفرد في المجتمع، وتعرفه بقيمة الالتزام بالقوانين حتى لا يقع تحت طائلة القانون ويعرض نفسه للعقوبة.
- تفعيل دور الأنشطة الطلابية ذات الطابع القانوني مثل: كتابة المقالات القانونية، الأنشطة الفنية والعروض المسرحية، ومجلات الحائط، ونشرات دورية تتناول المشكلات والقضايا ومعالجتها بطريقة قانونية تصدرها الأسر والاتحادات الطلابية بالجامعات.
- نشر الكتب والمجلات والمقالات والمنشورات القانونية المتخصصة والمبسطة للطلاب.

- استخدام وسائل الإعلام بأنواعها ومواقع التواصل الاجتماعي لنشر الثقافة القانونية والوعي القانوني بين طلاب الجامعات.
- تنظيم ندوات علمية وورش ومحاضرات ومسابقات ومعارض ومهرجانات وحلقات نقاشية ذات طابع قانوني للطلاب وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
- تشكيل نوادي وجمعيات ومنظمات قانونية طلابية تهتم بنشر الثقافة القانونية والمشاركة في القضايا القانونية والاجتماعية.

لهذا، يعد نشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعات هو أهم مشروع وطني وحضاري يستحق الاهتمام والدعم من جميع الجهات المعنية وأجهزة الدولة، لما له من أثر إيجابي في تطور المجتمع وتقدمه على جميع الأصعدة؛ حيث إن إشاعة احترام القانون والمعرفة بمواده ستبني جيل مثقف وواعي.

- **الأبعاد التربوية للثقافة القانونية:**

يشير كلًا من (نبيل عبد الفتاح،٢٠٠٢،٣٥؛ روي جودسون،٢٠٠٣،١٧؛ محي سعد،٢٠٠٨،٢٤؛ نبيل الأمير،٢٠١٧،٤٠٤٥) إلى أن للثقافة القانونية نمطان متلازمان يكمل كل منهما الآخر وهما:

**أولًا: ثقافة العلم بالقانون:**

وتعني ضرورة إلمام المواطنين داخل المجتمع بالحد الأدنى من الثقافة القانونية ومعرفته باللوائح والمواد القانونية؛ فبقدر ما يثقف الفرد نفسه قانونيًا بقدر ما يستطيع حل المشكلات التي تواجهه في حياته بحيث تكون الكلمة الأولى للقانون في كل تصرفاته وأفعاله، ولا يعني ذلك بالضرورة أن يتحول الفرد إلى رجل قانون وإنما المقصود هو الإلمام بالثقافة القانونية.

**ثانيًا: ثقافة احترام القانون:**

وتعني الممارسة الفعلية والتطبيق العملي للثقافة القانونية؛ لأن نشر الثقافة القانونية بدون نشر ثقافة احترام النصوص والمبادئ القانونية تجعل منها مجرد عبارات إنشائية وكلام نظري نسمعه، وبهذا تعتبر الثقافة القانونية ثقافة ناقصة لا فائدة مرجوة منها، ولن يكون الحكم في المجتمع لسيادة القانون إلا عندما يكون لجميع أفراد المجتمع فرصة فعلية للمشاركة في وضع

وتنفيذ القانون على كل فئات المجتمع، ومن ثم يتحول القانون من مجرد نصوص جامدة إلى عادات وسلوكيات تحكم الأفراد.

**كما ترى (ثناء جمعة، ٢٠٠٦، ٨٧- ٨٨؛ منى الحرون، ٢٠١٣، ٢٧٥-٢٧٦) أن للثقافة القانونية ثلاث أبعاد رئيسة تتضح فيما يلي:**

**أولًا: البعد المعرفي:**

يتمثل هذا البعد في: المفاهيم والحقائق والمعلومات والمعارف القانونية التي يكتسبها الأفراد وتساعدهم على فهم حقوقهم وواجباتهم كمواطنين، وكذا فهم دور القانون وأهميته والأسس والمبادئ التي يرتكز عليها، ويعد هذا البعد نقطة الانطلاق لبناء ثقافة الفرد القانونية؛ فلا يمكن أن تبنى ثقافة قانونية توجه سلوكيات وانفعالات الأفراد بالمجتمعات وتحكم على عاداتهم ما لم يتوفر لها الجانب المعرفي الذي يؤسس لذلك.

**ثانيًا: البعد السلوكي:**

يتمثل هذا البعد في ممارسة الأفراد الفعلية لمواد القانون في حياتهم العامة بحيث يظهر ذلك جليًا في تصرفاتهم وسلوكياتهم داخل مجتمعهم، وعلى اعتبار أن ذلك حق من حقوق المواطنة، وتعتبر الممارسة مبدأ مهمًا في الثقافة القانونية، ويعبر هذا البعد عما بُني من معارف وما أُكتسب من قيم لدى الأفراد.

**ثالثًا: البعد الوجداني:**

ويتعلق هذا البعد بالقيم والاتجاهات المرغوبة والمراد إكسابها للأفراد داخل المجتمع والتي من بينها: (احترام القانون، احترام التنوع والاختلاف، نبذ العنف والتطرف، احترام المال العام والملكية العامة، احترام سلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية)، كما يمثل الموجه الرئيسي لسلوكيات الأفراد وأداءاتهم في المواقف المختلفة، ويتكامل هذا البعد مع البعد المعرفي تكاملًا تامًا فالمدخل الأساسي إلى المجال الوجداني هو عقل الإنسان الذي يمثل الجانب المعرفي.

**كما تشير دراسة (إيمان إمام، ٢٠١٨، ١٩٩) إلى بعض النقاط التي يجب مراعاتها في برامج الثقافة القانونية:**

- أن الثقافة القانونية بناء له مكوناته والتي يجب الاهتمام بكل مكون إذا ما أردنا ثقافة قانونية حقيقية علمًا وعملًا.
- بالرغم من تباين الآراء حول أبعاد الثقافة القانونية إلا أن هذا التباين تباينًا شكليًا وليس جوهريًا فمجمل الآراء اتفقت على أن للثقافة القانونية أبعاد ثلاث وهي البعد (المعرفي، والسلوكي، والوجداني).
- إن الهدف من نشر الثقافة القانونية ليس إعداد متخصصين وإنما إكساب الأفراد الحد الأدنى من المعارف والمبادئ القانونية التي تيسير حياتهم اليومية وتجعلهم يتعاملون بوعي ومسؤولية.
- وجود تداخل وتكامل بين أبعاد الثقافة القانونية فلا تنفك عن بعضها، وأنه من الأهمية بمكان شرح فلسفة القوانين ومغزاها والمستهدف من تطبيقها وأهمية الالتزام بها والفوائد الجمة التي تعود على الفرد والمجتمع من ذلك، وأن القوانين لم تسن إلا لتطوير حركة الحياة والاستجابة لكافة المتغيرات المجتمعية.

- **دور المناهج الدراسية في نشر الثقافة القانونية:**

المناهج الدراسية أحد أهم الوسائل والأدوات المسؤولة عن تنمية الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات، وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات والبحوث، حيث ساهمت المناهج بشكل كبير وفعال في نشر تلك الثقافة بين هذه الفئة والمرحلة العمرية المهمة من الشباب، وذلك من خلال تضمين المعارف والقواعد والمبادئ القانونية في المقررات الدراسية الجامعية والتي تساعد الطلاب على إبداء آرائهم القانونية والتعبير عن أفكارهم داخل القاعات الدراسية.

**ويمكن تحديد الدور الهام للمناهج الدراسية في نشر الثقافة القانونية من خلال ما يلي:**

- ضرورة مسايرة المناهج الدراسية للواقع الاجتماعي الحالي للمجتمع بكل تعقيداته وتقديم حلول عملية لمشكلاته وقضاياه ومنازعاته.

- تعزيز المناهج الدراسية بمفاهيم الثقافة القانونية المنظمة للعمل وقضايا وعلاقات العمل داخل المؤسسات مع التجديد في الطرح وحسن العرض.
- تضمين بعض الموضوعات إلى المناهج الدراسية التي تفتح مجالًا للحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي والرأي الآخر ووفقًا لضوابط قانونية وبما لا يتعارض مع حريات الآخرين.
- تركيز المناهج الدراسية على إكساب المعارف والسلوكيات القانونية التي تمكن من التعامل مع منازعات وقضايا العمل بأسلوب سلمي وإيجابي يؤدي إلى إشباع حاجات ومصالح الأطراف بدون تصعيد أو عنف (نضال العزاوي،٢٠١٧، ٣٩٥- ٣٩٦؛ إبراهيم حسبو، ٢٠١٧، ٢٤٨).
- إن نشر وتنمية الثقافة القانونية من خلال المناهج الدراسية يسهم في إعلاء قيم المواطنة وتجاوز ثقافة العنف والتعصب منها إلى ثقافة التسامح وقبول الآخر.
- نشر الثقافة القانونية من خلال المناهج الدراسية يسهم في إكساب الإنسان القدرة على مراقبة الذات والتوجيه الهادف لتصرفاته وضبطها بحيث يصبح القانون جزء لا يتجزأ من السلوك الشخصي للإنسان.
- التوسع في طرح الثقافة القانونية ونشرها من خلال المناهج الدراسية يعد من السبل التي من الممكن أن نحصن بها مجتمعاتنا من الجريمة حيث ثبت أن العلم بالقانون يأتي بنتيجة جيدة في تقليص عدد القضايا وضبط المعاملات بين الناس وتجنب الوقوع في المشكلات التي يعاقب عليها القانون (سالم الموسوي، ٢٠٠٦، ١).
- تسهم الثقافة القانونية في معرفة الطلاب للأنظمة والقوانين التي تحكم عمل المؤسسات التي تقوم عليها الدولة.
- غرس ثقافة الحق والواجب لدى الطلاب وإشاعة العدل والمساواة بين الناس ومعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات لتأديتها (صالحة عيسان وآخرون، ٢٠١٤، ١٩١).

وقد تواجه المناهج الدراسية صعوبات في تحقيق الأهداف المرجوة منها في نشر الثقافة القانونية بالجامعات واتضح ذلك جليًا في الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠) والتي تمثلت فيما يلي:

- بعض المناهج الدراسية تعاني الجمود وعدم مسايرة الاتجاهات الحديثة وارتباطها بمجتمع التعلم واقتصاد المعرفة.
- صعوبة تنوع استخدام أساليب واستراتيجيات التدريس الحديثة التي تركز على إكساب الطلاب الثقافات المختلفة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤، ٣٩).

ويحاول البحث الحالي التغلب على مثل هذه الصعوبات مع طلاب الجامعات وذلك من خلال اقتراح هذا البرنامج التعليمي لنوعان مهمان من الثقافة وهما الثقافة الأمنية والقانونية ومحاولة نشرهما بين طلاب الجامعات وذلك باستخدام مداخل تدريسية حديثة تتماشى مع هدف البحث المرجو تحقيقه وهو تنمية الثقافة بالمجال الأمني والقانوني في عصر التلوث المعلوماتي الرقمي.

- **دور الجغرافيا في نشر الثقافة القانونية:**

يعد المنهج الجامعي عاملًا هامًا من عوامل نشر الثقافة القانونية والتي تسعى الجامعات المصرية إلى نشرها؛ حيث تهدف تلك المناهج إلى نشر الثقافات المختلفة وتنميتها لدى طلاب الجامعة، وتعد الجغرافيا أحد أهم المناهج الدراسية التي تتحمل العبء الأكبر في نشر الوعي والثقافة القانونية وذلك بحكم طبيعتها التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمجتمع، فهي تعالج مشكلاته وتبرز واقعه وآماله وتطلعاته وماضيه وحاضره ومستقبله، كما أنها تهتم بدراسة العلاقات الإنسانية من ناحية وعلاقة الإنسان ببيئته وكذلك المشكلات التي تبدو كرد فعل لتلك العلاقات من ناحية أخرى.

فالجغرافيا كعلم يجب أن تسهم في تعلم الطلاب للمبادئ والقواعد القانونية وأن يكون تعلم هذه المبادئ من خلال ما يقوم به الطلاب من أنشطة وممارسات تتيح لهم دورًا بارزًا في عملية التعلم، حتى تصبح المبادئ القانونية سلوكًا مميزًا لدى الطلاب، ويصبح ما تعلمه منسجمًا ومتطابقًا مع الواقع الذي يعيشونه سواء داخل المدرسة أو خارجها.

ومن الممكن أن يسهم تعليم الجغرافيا بدور قوي في نشر الثقافة القانونية لدى الطلاب في المرحلة الجامعية من خلال تحقيق ما يلي:

- تقدم الجغرافيا معلومات ومفاهيم خاصة بالنظم والقواعد التي تدير شئون الدولة مثل الدستور والقوانين المختلفة التي تنظم العلاقات بين الأفراد حيث تُكون هذه المعلومات خلفيات توجه سلوكيات الأفراد داخل المجتمع (فارعة محمد ومحمد عبد الحكيم، ٢٠١٥، ٧٠).
- يسعى تعليم الجغرافيا إلى إكساب الفرد احترام الملكية العامة والمال العام وهو ما يندرج ضمن أبعاد الثقافة القانونية والذي يستهدف إكساب الطلاب القيم والاتجاهات والسلوكيات المرغوبة اجتماعيًا ومنها (احترام القانون، واحترام الملكية العامة والمال العام، واحترام السلطات الحاكمة للدولة...).
- يسعى تعليم الجغرافيا اكتساب الطلاب العديد من المهارات الحياتية والسلوكيات الصحيحة والتي تعد من الآليات التي تسهم بدور هام في تنمية ثقافة الوعي بالقانون، حيث يكتسب الطالب بامتلاكه لهذه المهارات القدرة على التعامل والمشاركة الإيجابية ومعرفة واجباته وأدائها على الوجه الصحيح.
- يكتسب الطلاب من خلال تعليم الجغرافيا القيم والاتجاهات والسلوكيات السليمة كالعدالة والتسامح والإيثار وقبول الآخر ونبذ العنف والتطرف والمشاركة الإيجابية والتعاون والانتماء الوطني، وتعد هذه القيم من أهم مفردات الثقافة القانونية حيث تسهم في ترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد ومن ثم سيادة النظام القانوني داخل المجتمع (إيمان إمام، ٢٠١٨، ٢٠١).

**كما تشير دراسة (عبد المعطي الأغا،٢٠١٤) إلى أن اهتمام الجغرافيا وعنايتها بنشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعات يرجع للأسباب التالية:**

- تساعد الجغرافيا على تطوير المعلومات والمهارات والاتجاهات اللازمة لتحقيق المواطنة الإيجابية، وحماية المجتمع من الانحراف، زيادة الاهتمام في بعض النواحي القانونية، زيادة معرفة الطلاب بالنظام القضائي والحقوق والواجبات في المجتمع،

تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو القانون والنظام القضائي، التقليل من الميل نحو السلوك العدائي المنحرف، كما أن اتساع عمق ومجال الجغرافيا يساعد في التركيز على مفاهيم التربية القانونية كضرورة لفهم بعض العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهناك العديد من مفاهيم الثقافة القانونية في مناهج الدراسات الاجتماعية مثل: العدل والمساواة والسلطة والنظام والحرية والتي من الضروري التركيز عليها وبثها في نفوس الطلاب.

في النهاية يتضح جليًا وبما لا يدع مجالًا للشك أن نشر الثقافة القانونية في المراحل التعليمية المختلفة وبخاصة تلك الفئة العمرية من طلاب الجامعات– التي هي عماد المجتمع المصري– من الأساسيات الضرورية والتي تستقيم معها الحياة داخل المجتمع المصري وليعرف كل منا ما له من حقوق وما عليه من واجبات فيؤديها على الوجه الأكمل المطلوب منه.

**المحور الثالث: استخدام مداخل تدريسية متعددة في نشر الثقافة الأمنية والقانونية.**

يعد التعليم متعدد المداخل التدريسية أحد الاتجاهات التي تناسب طبيعة التعليم الجامعي، خاصة مع طبيعة برامج إعداد المعلم بكليات التربية، فقد أثبت الدراسات نجاح التدريس متعدد المداخل في تقديم المقررات والبرامج التعليمية والتدريبية المرتبطة بإعداد المعلم قبل وأثناء الخدمة، كما أشارت الجمعية الأمريكية للتدريب والتطوير "American Society for Training and Development" إلى أن التعليم متعدد المداخل من أفضل الاتجاهات التدريسية لتوصيل المعرفة (Bonk and Graham, 2004,95).

- **المداخل التدريسية المتعددة:**

يعرف (حسين عبد الباسط، ٢٠٠٧، ٣) التعلم متعدد المداخل بأنه: استراتيجية للتعليم تمزج بصورة مناسبة بين التعليم الصفي التقليدي والإلكتروني، ووفق متطلبات الموقف التعليمي، بهدف تحسين تحقيق الأهداف التعليمية، وبأقل تكلفة ممكنة.

ويُعرفها (محمد أبو عودة وآخرون، ٢٠٢٠، ٢٤) بأنها: مجموعة الطرق القائمة على افتراضات ومسلمات تربوية يتبناها المعلم في شرحه للمادة العلمية، بما يسهم في تلقي المتعلم

للمعلومات بالشكل الذي يتلاءم مع قدراته وخصائصه العقلية والنفسية والجسمانية؛ أي أنها الكيفية الي يتلقى بها المتعلم المادة العلمية، وترتكز عليها كافة الأنشطة والأبعاد الخاصة بالعملية التربوية.

وتعرف المداخل التدريسية المتعددة إجرائيًا في هذا البحث بأنها: مجموعه من الإجراءات التدريسية التي تم اشتقاقها من خلال دمج بعض الطرق والأساليب التدريسية، والتي يمكن استخدامها وفقًا لمتطلبات الموقف التعليمي وفي ضوء الإمكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة وهي تنمية الثقافة الأمنية والقانونية، وقد تمثلت في **(المدخل البصري – مدخل التعلم التعاوني – مدخل حل المشكلات).**

- **المدخل البصري كأحد المداخل التدريسية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية**:

المدخل البصري هو أحد المداخل التدريسية الهامة التي تعتمد على المعالجة البصرية للمعلومات عن طريق مجموعة من الأدوات البصرية مثل: الصور الثابتة والمتحركة والنماذج والمجسمات والرسوم البيانية والخرائط الجغرافية والخرائط المعرفية وخرائط المفاهيم ومقاطع الفيديو.....الخ والتي ثبتت فاعليته من خلال استخدامه في التدريس بالقاعات الدراسية.

**وقد أشارت دراسة (ميرفت دبور، ٢٠١٦) إلى أن أهمية استخدام المدخل البصري تتضح في:**

- تنمية التفكير البصري من خلال معالجة المحتوى الدراسي باستخدام الأدوات البصرية.
- التركيز على تنظيم المعلومات في مخططات بصرية تعبر عن هذه المعلومات وتعكس العلاقة بينها.
- تيسير عملية الفهم على الطلاب ومن ثم تحسين أدائهم وإنجازهم للمهام المطلوبة منهم.
- المساهمة بشكل كبير في علاج صعوبات تعلم المقررات الدراسية المختلفة.
- المساعدة في تنمية مهارات التخيل والإبداع لدى الطلاب.
- المساعدة في تقوية ذاكرة الطلاب البصرية بما يتيح لهما الفرصة للحفاظ على المعلومات وبقاء أثر التعلم لفترة زمنية طويلة.

- إن التمثيل البصري للمعلومات عن طريق استخدام الأسهم والخطوط والأشكال والحروف يساعد الطلاب على الاحتفاظ بالمعلومات وبقاء أثر التعلم لديهم.
- استخدام الأدوات البصرية داخل قاعات الدراسة يزيد من دافعية الطلاب وإقبالهم على التعلم.

ويعتمد هذا البحث على استخدام المدخل البصري كأحد المداخل التدريسية المهمة التي من الممكن أن تسهم بفاعلية في تنمية الثقافة الأمنية والقانونية وذلك من خلال ما يتم عرضه من صور ومقاطع فيديو وأشكال ورسوم لتبسيط المحتوى العلمي المقدم لهؤلاء الطلاب، ومساعدتهم علي فهمه وتوصيله لهم بصورة ممتعه ومشوقه، وبما يعرضه من مشكلات وقضايا أمنية والمساهمة بصورة فعالة علي عدم الوقوع فيها وطرق الوقاية منها وأبعادها القانونية.

- **التعلم التعاوني كأحد مداخل تنمية الثقافة الأمنية والقانونية:**

يعد أحد أشكال التعلم الجماعي وهو مدخل تعليمي يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحقيق العديد من الأهداف والمهارات، وينظر إليه على أنه أكثر من مجرد وجود مجموعة من الطلاب تتخاطب وتتحاور بهدف الترفيه، ولكنه عمل منظم ومخطط يعتمد على جميع أعضاء الفريق في التعاون والمشاركة الإيجابية والبناءة في جميع الأنشطة والخبرات التعليمية المقدمة لهم وإبداء الرأي بحرية فالطلاب لديهم الفرصة في طرح الأفكار والتعبير عن أنفسهم والمساهمة في حل المشكلات (Kai-Ping, 2007,34).

التعلم التعاوني من المداخل التدريسية التي تحتاج إلى تنفيذها لتحمل المسؤولية والاعتماد المتبادل الإيجابي بين أفراد المجموعة وكذا الاحترام المتبادل والاستماع بانتباه والثقة فيما بينهم وحل النزاعات التي تنشأ بين أفراد المجموعة، والتعلم الفعال يحدث عندما يكون الطلاب منخرطين اجتماعيًا حيث يمكنهم التعلم من بعضهم البعض، كل هذه الأمور نحتاج أن يتقنها طلاب الجامعات بحيث يسهم ذلك في ظهور جيل واعي بقضاياه ومشاكله الأمنية والمشاركة في حفظ الأمن جنبًا إلي جانب إسهامات الدولة ومعرفة عواقب الوقوع بها من الناحية القانونية.

- **حل المشكلات كأحد مداخل تنمية الثقافة الأمنية والقانونية:**

نظرًا لما يتعرض له طلاب الجامعات من مواقف ومشكلات تتعلق بالنواحي الأمنية والقانونية فإن مدخل حل المشكلات يعد من المداخل التدريسية وثيقة الصلة والتي تفيد في تناول هؤلاء الطلاب لهذه القضايا والمشكلات، حيث يفسح حل المشكلات المجال للطلاب للقيام بالتفكير بحرية وإعطائهم زمام المبادرة لاتخاذ القرارات الصائبة لحل المشكلات التي يواجهونها في حياتيهم العملية.

ويتضمن مدخل حل المشكلات مجموعة من الخطوات تتمثل في (إثارة المشكلة، وتحديد المشكلة، وافتراض الفروض، واختبار الفروض، والوصول إلى النتيجة) وهذه الخطوات تساعد الطلاب في البحث والتنقيب والكشف والتجريب وتشجعهم على إيجاد الأشياء بأنفسهم متبعين وسائل متنوعة منها: توجيه الأسئلة والملاحظة والقراءة والتفكير الدقيق والتجريب، ومساعدة المتعلمين على معالجة المشكلات التي تواجههم في دراستهم حياتهم اليومية بأسلوب علمي (سعد المقرم،٢٠٠١،١).

ويحدث التعلم على نحو أفضل عندما يتعامل الطلاب مع مشكلات حياتية واقعية، إذ تزداد دافعيتهم للتعلم من خلال محاولاتهم إيجاد حل لهذه المشكلات، وهذا ما أشارت إليه نظريات التعلم إذ توصلت إلى أن التعلم الجيد يبرز في صورة حل المشكلات التي تواجه المتعلم سواء كان ذلك في الموقف المدرسي أو في المواقف الحياتية، ونظرًا لأن القضايا والمشكلات الأمنية وما يترتب عليها من عواقب قانونية هي مشكلات حياتية لذلك يعد مدخل حل المشكلات من المداخل التدريسية المفيد استخدامها في هذا البحث.

## إجراءات البحث:

للإجابة على أسئلة البحث والتحقق من صحة فروضه، تم اتباع مجموعة من الإجراءات، وهي:

### أولًا: إعداد قائمة أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية المراد تنميتها لدي طلاب كلية التربية شعبة الجغرافيا:

لما كان الهدف الأساسي من هذا البحث؛ تنمية الثقافة الأمنية والقانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر، كان من الضروري تحديد جوانب وأبعاد الثقافة الأمنية والقانونية المراد تنميتها لدى هؤلاء الطلاب، ومن ثم فإن إعداد تلك القائمة يمثل محاولة للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث، والذي ينص على: **ما أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية المراد تنميتها لدي طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؟** وللإجابة عن هذا السؤال تم اتباع الخطوات التالية:

- **تحديد الهدف من القائمة:**

استهدفت القائمة تحديد أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية المراد تنميتها من خلال محتوى برنامج التربية الأمنية المقترح لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر، والتي تشتمل على الأبعاد المعرفية والسلوكية.

- **تحديد مصادر اشتقاق القائمة:**

تم الاعتماد في تحديد أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية على عدة مصادر، أهمها:

- أدبيات وبحوث ودراسات اهتمت بالتربية الأمنية والثقافة الأمنية والقانونية بعامة إكسابًا وتنمية، وآراء المتخصصين في المناهج وطرق تدريس الجغرافيا.

- **إعداد قائمة أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية في صورتها الأولية:**

تم إعداد القائمة في صورتها الأولية من خلال الرجوع إلى المصادر السابقة، وبعد تنسيق تلك الأبعاد وتصنيفها خرجت القائمة في صورتها المبدئية كالتالي:

**جدول (١) أبعاد الجانب المعرفي للثقافة الأمنية والقانونية**

| الجانب | الأبعاد | عدد المؤشرات |
|---|---|---|
| الجانب المعرفي للثقافة الأمنية | تَعَرُّف الأمن ومجالاته وأهميته | ٥ |
| | دور الدولة والمواطن في حفظ أمن الوطن | ١١ |
| | المواطنة الإيجابية ودورها في حفظ الأمن | ٩ |

| | | |
|---|---|---|
| | الجرائم والقضايا المهددة لأمن الوطن | ٢٥ |
| الجانب المعرفي للثقافة القانونية | حقوق المواطن وواجباته في القانون | ٩ |
| | التثقيف القانوني | ١١ |
| | دور الدستور والقانون في مكافحة جرائم التلوث المعلوماتي الرقمي | ١٦ |
| المجموع | ٧ | ٨٦ |

**جدول (٢) أبعاد الجانب السلوكي للثقافة الأمنية والقانونية**

| الجانب | الأبعاد | السلوكيات |
|---|---|---|
| سلوكيات الثقافة الأمنية | سلوكيات الحفاظ على الأمن | ٢٢ |
| سلوكيات الثقافة القانونية | سلوكيات احترام القوانين | ٢٢ |
| المجموع | ٢ | ٤٤ |

- **صدق قائمة أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية:**

بعد الانتهاء من إعداد القائمة في صورتها الأولية تم عرضها على مجموعة من المحكمين[٢] المتخصصين في المناهج وطرق التدريس؛ بهدف إبداء آرائهم ومقترحاتهم في (مدى شمول القائمة لأبعاد الثقافة الأمنية والقانونية، ودقتها، ومناسبتها لطلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر، ومناسبة المؤشرات للبعد الذي تنتمي إليه، وصحة الصياغة اللغوية والعلمية، وحذف أو إضافة أو إبداء أي ملاحظات).

ملحق (١): قائمة بالسادة المحكمين.

وقد اتفق السادة المحكمين على صلاحيتها، مع إبداء بعض الملاحظات والمقترحات حول تعديل بعض الصياغات، وتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء ذلك ووضع القائمة في صورتها النهائية [٣].

## ثانيًا: بناء برنامج التربية الأمنية المقترح متعدد المداخل التدريسية:

للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث، ونصه **(ما صورة البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية الثقافة الأمنية والقانونية في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر)** تم وضع تصور للبرنامج المقترح وفقًا للخطوات التالية[٤]:

- تحديد المقصود بالبرنامج المقترح في التربية الأمنية.
- تحديد المنطلقات الفكرية للبرنامج المقترح في التربية الأمنية.
- أهمية البرنامج المقترح في التربية الأمنية.
- أهداف البرنامج المقترح.
- محتوى البرنامج المقترح في التربية الأمنية وتنظيمه.
- مداخل وطرائق تدريس البرنامج المقترح.
- وسائل ومصادر تعلم البرنامج المقترح.
- الأنشطة التعليمية بالبرنامج المقترح.
- أساليب التقويم بالبرنامج المقترح.
- مكونات محاضرات البرنامج المقترح.
- الخطة الزمنية لتدريس موضوعات البرنامج المقترح.

---

ملحق (٢): قائمة أبعاد ومؤشرات الثقافة الأمنية والقانونية.

ملحق (٣): الإطار العام لبرنامج التربية الأمنية المقترح.

تم عرض البرنامج المقترح(*)[٥] على مجموعة من السادة المحكمين في مجال المناهج وطرق تدريس الجغرافيا بكليات التربية، وتم إجراء التعديلات المطلوبة في ضوء آرائهم ليصبح البرنامج في صورته النهائية وصالحًا للاستخدام، حيث اشتمل البرنامج على وحدتين رئيسيتين، قسمت الوحدة الأولى لأربع محاضرات، والوحدة الثانية لخمس محاضرات فرعية.

## ثالثًا: دليل المحاضر لتدريس وحدات البرنامج المقترح:

وقد اشتمل على ما يلي:

- مقدمة الدليل.
- نبذة عن المداخل المستخدمة لتدريس البرنامج.
- فلسفة البرنامج.
- الأهداف العامة للبرنامج.
- أدوار المحاضر عند تدريس البرنامج المقترح.
- الوسائل والأنشطة التعليمية المعينة على تدريس البرنامج المقترح.
- الخطة الزمنية لتدريس موضوعات البرنامج المقترح.
- كيفية تدريس كل محاضرة من محاضرات البرنامج المقترح وفقًا للمداخل التدريسية المتعددة المحددة.

تم عرض دليل المحاضر(*)[٦] على مجموعة من المحكمين، وقد أشادت معظم الآراء بالجهد المبذول في الدليل خصوصًا فيما يتعلق بوجود مقدمة للدليل، وعرض الأهداف والخطة الزمنية لتدريس الموضوعات، ووجود مقدمة لكل وحدة من وحدات البرنامج، وتوظيف المداخل التدريسية المحددة بصورة جيدة في تقديم البرنامج، والصورة المنظمة والمختصرة لعرض كل محاضرة من المحاضرات على حدة.

---

ملحق (٤): صورة برنامج التربية الأمنية المقترح ( كتاب الطالب).

ملحق (٥): دليل المحاضر لتدريس برنامج التربية الأمنية المقترح.

## رابعًا: إعداد أدوات البحث التجريبية:

في ضوء المتغيرات التابعة للبحث والذي يتمثل في تنمية الثقافة الأمنية والقانونية؛ لذا فقد تم بناء أدوات البحث والمتمثلة في اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة الأمنية، اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة القانونية، ومقياس مواقف للجانب السلوكي للثقافة الأمنية والقانونية، في محتوى برنامج التربية الأمنية وفق الخطوات التالية:

- **إعداد اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة الأمنية:**

وتم ذلك وفقًا للخطوات التالية:

- **تحديد الهدف من الاختبار:** يهدف الاختبار قياس تحصيل طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر للجانب المعرفي للثقافة الأمنية المتضمنة في محتوى برنامج التربية الأمنية المقترح.
- **تحديد مصادر بناء الاختبار:** تم الرجوع إلى قائمة أهداف برنامج التربية الأمنية المقترح، والاختبارات التحصيلية بهدف التعرف على أنماط الأسئلة المستخدمة وطريقة صياغتها، الأدبيات المرتبطة بالتربية الأمنية والثقافة الأمنية، وذلك بهدف التعرف على كيفية بناء الاختبارات والمستويات المعرفية للأسئلة.
- **تحديد نوع مفردات الاختبار وصياغتها:** تم صياغة مفردات الاختبار في صورته النهائية، وعددها (٥١) مفردة من نوع الاختيار من متعدد، وهو أحد أنواع الاختبارات الموضوعية، ويشار للأسئلة بالأرقام (١، ٢، ٣،....،٥١) ويشار للبدائل بالحروف الأبجدية (ا، ب، ج، د).
- **إعداد جدول مواصفات الاختبار:** تم إعداد جدول مواصفات الاختبار التحصيلي في ضوء الأهداف الإجرائية السلوكية والتي تم تصنيفها إلى ثلاث مستويات (التذكر– الفهم– التطبيق)؛ وذلك لحساب الوزن النسبي لكل مستوى معرفي، وتحديد الأسئلة المناسبة لقياسه، وقد تكون الاختبار من (٥١) مفردة ويوضح الجدول التالي مواصفات الاختبار.

**جدول (٣) جدول مواصفات اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة الأمنية.**

| مستوى الأهداف | أرقام المفردات | عدد المفردات | نسبة المفردات |
|---|---|---|---|
| التذكر | ١-٣-٧-٩-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٧-٢٢-٢٤-٢٥-٢٩-٣٢-٣٣-٣٥-٣٦-٣٨-٤٠-٤١-٤٤-٤٥-٤٩ | ٢٤ | %٤٧ |
| الفهم | ٤-٥-٦-١٠-١٦-١٩-٢٠-٣١-٣٧-٣٩-٤٢-٤٣-٤٦-٥١ | ١٤ | %٢٧ |
| التطبيق | ٢-٨-١٨-٢١-٢٣-٢٦-٢٧-٢٨-٣٠-٣٤-٤٧-٤٨-٥٠ | ١٣ | %٢٦ |
| المجموع | | ٥١ | %١٠٠ |

- **صياغة تعليمات الاختبار**: تمت صياغة تعليمات الاختبار(*)[٧] في صورة مبسطة وسهلة ومألوفة حتى تساعد الطلاب على فهم طبيعة الاختبار والغرض منه وكيفية التعامل معه، على أن تسبق التعليمات أسئلة الاختبار.
- **التجربة الاستطلاعية للاختبار**: تم تطبيق الاختبار على عينة استطلاعية بلغ عدد أفرادها (٣١) طالبًا من طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية دقهلية جامعة الأزهر، وقد أسفرت نتائج التجربة الاستطلاعية عن الآتي:
  - **حساب معاملات السهولة والصعوبة لمفردات الاختبار**: وتم حساب معامل السهولة والصعوبة لكل مفردة من مفردات الاختبار على حده، وقد تراوح معامل السهولة والصعوبة بين (٠.٢٢- ٠.٧٧)، وبناءً عليه يمكن القول بأن جميع مفردات الاختبار تقع داخل النطاق المحدد، وأنها ليست شديدة السهولة أو الصعوبة.
  - **حساب صدق الاختبار**: ويقصد بصدق الاختبار قدرته على قياس ما وضع لقياسه، وقد تم حساب صدق الاختبار من خلال:

**أ- صدق المحتوى:**

---

ملحق (٦): اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة الأمنية.

بعد الانتهاء من إعداد الاختبار في صورته الأولية تم عرضه على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال المناهج وطرق التدريس، وذلك بهدف التعرف على آرائهم حول مدى صحة الصياغة اللغوية والعلمية لمفردات الاختبار، مدى مطابقة كل مفردة للمستوى الذى تقيسه، مدى ملائمة فقرات الاختبار لمستوى طلاب عينة البحث، مدى ملائمة بدائل الإجابة لكل مفردة من مفردات الاختبار، مدى وضوح تعليمات الاختبار، حذف أو إضافة أو تعديل ما يرونه مناسبًا من مفردات الاختبار، ومن خلال تحليل آراء السادة المحكمين لمفردات الاختبار، اتضح أنها مناسبة للطلاب، ومطابقة كل مفردة للمستوى الذى تقيسه، كما أجمع معظمهم على وضوح تعليمات الاختبار، وقد أوصى السادة المحكمين بإعادة صياغة بعض مفردات الاختبار، وقد تم الأخذ بالملاحظات والمقترحات التي أجمعوا عليها وتعديلها.

**ب- صدق الاتساق الداخلي للاختبار:** تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاختبار وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد بالدرجة الكلية للاختبار، ويبين الجدول التالي معاملات الصدق الداخلي لمفردات اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة الأمنية.

**جدول (٤) معاملات ارتباط أبعاد اختبار**
**تحصيل الجانب المعرفي للثقافة الأمنية بالدرجة الكلية للاختبار (ن= ٣١)**

| الأبعاد | الدرجة الكلية |
|---|---|
| التذكر | ٠.٩٣١ ** |
| الفهم | ٠.٨٥٩ ** |
| التطبيق | ٠.٨٧٠ ** |

*** دال عند مستوى (٠.٠٥ ) ، ** دال عند مستوى (٠.٠١ )**

يتضح من الجدول أن قيم معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وتراوحت بين (٠.٩٣١ ، ٠.٨٥٩) وبالتالي فجميعها مقبولة مما يعد مؤشرًا لصدق الاختبار والوثوق في نتائجه بعد تطبيقه.

- **حساب ثبات الاختبار:** تم استخدام الطرق التالية لحساب ثبات الاختبار من خلال:

**أ- باستخدام معادلة كيودر_ ريتشاردسون (٢١)**

تم حساب معامل ثبات اختبار الثقافة الأمنية باستخدام معادلة كيودر _ ريتشاردسون (٢١) كالتالي:

**جدول (٥) معامل ثبات اختبار الثقافة الأمنية (ن = ٣١)**

| البعد | المتوسط | التباين | عدد المفردات | معامل الثبات |
|---|---|---|---|---|
| الدرجة الكلية | ٣٣.٦٧ | ٩٨.٦٧ | ٥١ | ٠.٩٠٧ |

وقد بلغ معامل الثبات للمقياس (٠.٩٠٧) وهو معامل دال إحصائياً يدعو للثقة في صحة النتائج.

**ب- باستخدام طريقة التجزئة النصفية:** تم حساب معامل ثبات اختبار الثقافة الأمنية باستخدام طريقة التجزئة النصفية كالتالي:

**جدول (٦) يوضح معاملات الثبات**

**باستخدام طريقة التجزئة النصفية لاختبار الثقافة الأمنية (ن = ٣١)**

| البعد | معامل الارتباط قبل تصحيح سبيرمان براون | معامل الارتباط بعد التصحيح |
|---|---|---|
| الاختبار ككل | ٠.٧٧٨ | ٠.٨٧٥ |

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات بلغت (٠.٨٧٥) للاختبار ككل وهي معامل دالة إحصائيًا مما يدعو للثقة في صحة النتائج التي يسفر عنها الاختبار.

- **حساب زمن الاختبار:** من شروط الاختبار الجيد أن يكون الوقت المخصص له كافيًا لقراءة السؤال والتفكير في إجابته والإجابة عنه، وقد تم حساب زمن الاختبار عن طريق حساب متوسط بين الزمن الذي استغرقه أول طالب انتهى من إجابة الأسئلة وآخر طالب انتهى من الإجابة، وبحساب متوسط الزمن ينتج أن: الزمن المناسب لتطبيق الاختبار هو (٤٥) دقيقة.

- **الصورة النهائية للاختبار:** بلغ عدد أسئلة الاختبار في صورته النهائية (٥١) سؤالًا، وقد أعطيت لكل إجابة صحيحة درجة واحدة، وصفر إذا كانت الإجابة خاطئة، وبذلك تكون الدرجة النهائية للاختبار التحصيلي (٥١) درجة، وعليه يكون صالحًا للتطبيق على مجموعة البحث.

**- إعداد اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة القانونية:**

وتم ذلك وفقًا للخطوات التالية:

- **تحديد الهدف من الاختبار:** استهدف الاختبار قياس تحصيل طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر للجانب المعرفي للثقافة القانونية المتضمنة في محتوى برنامج التربية الأمنية المقترح.
- **تحديد مصادر بناء الاختبار:** تم الرجوع إلى قائمة أهداف برنامج التربية الأمنية المقترح، والاختبارات التحصيلية بهدف التعرف على أنماط الأسئلة المستخدمة وطريقة صياغتها، الأدبيات المرتبطة بالثقافة القانونية، وذلك بهدف التعرف على كيفية بناء الاختبارات والمستويات المعرفية للأسئلة.
- **تحديد نوع مفردات الاختبار وصياغتها:** تم صياغة مفردات الاختبار في صورته النهائية، وعددها (٤٢) مفردة من نوع الاختيار من متعدد، وهو أحد أنواع الاختبارات الموضوعية، ويشار للأسئلة بالأرقام (١، ٢، ٣،....،٤٢) ويشار للبدائل بالحروف الأبجدية (ا، ب، ج، د).
- **إعداد جدول مواصفات الاختبار:** تم إعداد جدول مواصفات الاختبار التحصيلي في ضوء الأهداف الإجرائية السلوكية والتي تم تصنيفها إلى ثلاث مستويات (التذكر- الفهم- التطبيق)؛ وذلك لحساب الوزن النسبي لكل مستوى معرفي، وتحديد الأسئلة المناسبة لقياسه، وقد تكون الاختبار من (٤٢) مفردة ويوضح الجدول التالي مواصفات الاختبار.

**جدول (٧) جدول مواصفات اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة القانونية.**

| مستوى الأهداف | أرقام المفردات | عدد المفردات | نسبة المفردات |
|---|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| **التذكر** | ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٣-١٤-٢٤-٣١-٣٦-٣٧-٣٩-٤٢. | ١٧ | %٤٠ |
| **الفهم** | ١٠-١٥-١٦-١٧-١٩-٢٠-٢١-٢٣-٢٥-٢٧-٢٨-٢٩-٣٢-٣٣-٣٥-٣٨. | ١٦ | %٣٨ |
| **التطبيق** | ١١-١٢-١٨-٢٢-٢٦-٣٠-٣٤-٤٠-٤١. | ٩ | %٢٢ |
| **المجموع** | | ٤٢ | %١٠٠ |

- **صياغة تعليمات الاختبار:** تمت صياغة تعليمات الاختبار(*)[٨] في صورة مبسطة وسهلة ومألوفة حتى تساعد الطلاب على فهم طبيعة الاختبار والغرض منه وكيفية التعامل معه، على أن تسبق التعليمات أسئلة الاختبار.
- **التجربة الاستطلاعية للاختبار:** تم تطبيق الاختبار على عينة استطلاعية بلغ عدد أفرادها (٣١) طالبًا من طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية بالدقهلية جامعة الأزهر، وقد أسفرت نتائج التجربة الاستطلاعية عن الآتي:
  - **حساب معاملات السهولة والصعوبة لمفردات الاختبار:** وتم حساب معامل السهولة والصعوبة لكل مفردة من مفردات الاختبار على حده، وقد تراوح معامل السهولة والصعوبة بين (٠.٢٠- ٠.٧٧)، وبناءً عليه يمكن القول بأن جميع مفردات الاختبار تقع داخل النطاق المحدد، وأنها ليست شديدة السهولة أو الصعوبة.
  - **حساب صدق الاختبار:** ويقصد بصدق الاختبار قدرته على قياس ما وضع لقياسه، وقد تم حساب صدق الاختبار من خلال:

أ- **صدق المحتوى:** بعد الانتهاء من إعداد الاختبار في صورته الأولية تم عرضه على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال المناهج وطرق التدريس، وذلك بهدف التعرف على آرائهم حول مدى صحة الصياغة اللغوية والعلمية لمفردات الاختبار، مدى

---

ملحق (٧): اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة القانونية.

مطابقة كل مفردة للمستوى الذى تقيسه، مدى ملائمة فقرات الاختبار لمستوى طلاب عينة البحث، مدى ملائمة بدائل الإجابة لكل مفردة من مفردات الاختبار، مدى وضوح تعليمات الاختبار، حذف أو إضافة أو تعديل ما يرونه مناسبًا من مفردات الاختبار، ومن خلال تحليل آراء السادة المحكمين لمفردات الاختبار، اتضح أنها مناسبة للطلاب، ومطابقة كل مفردة للمستوى الذى تقيسه، كما أجمع معظمهم على وضوح تعليمات الاختبار، وقد أوصى السادة المحكمين بإعادة صياغة بعض مفردات الاختبار، وقد تم الأخذ بالملاحظات والمقترحات التي أجمعوا عليها وتعديلها.

**ب- صدق الاتساق الداخلي للاختبار:**

تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاختبار وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد بالدرجة الكلية للاختبار ويبين الجدول التالي معاملات الصدق الداخلي لمفردات اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة القانونية.

**جدول (٨) معاملات ارتباط أبعاد اختبار**
**تحصيل الجانب المعرفي للثقافة القانونية بالدرجة الكلية للاختبار (ن= ٣١)**

| الأبعاد | الدرجة الكلية |
|---|---|
| التذكر | ٠.٩٣١ ** |
| الفهم | ٠.٨٩٩ ** |
| التطبيق | ٠.٨٤٧ ** |

*** دال عند مستوى (٠.٠٥ ) ، ** دال عند مستوى (٠.٠١ )**

يتضح من الجدول أن قيم معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وتراوحت بين (٠.٩٣١ ، ٠.٨٤٧) وبالتالي فجميعها مقبولة مما يعد مؤشرًا لصدق الاختبار والوثوق في نتائجه بعد تطبيقه.

- **حساب ثبات الاختبار:** تم استخدام الطرق التالية لحساب ثبات الاختبار من خلال:

أ- **باستخدام معادلة كيودر_ ريتشاردسون (٢١):** تم حساب معامل ثبات اختبار الثقافة القانونية باستخدام معادلة كيودر _ ريتشاردسون (٢١) كالتالي:

جدول (٩) معامل ثبات اختبار الثقافة القانونية (ن = ٣١)

| البعد | المتوسط | التباين | عدد المفردات | معامل الثبات |
|---|---|---|---|---|
| الدرجة الكلية | ٢٧.٦ | ٦٦.٧٩ | ٤٢ | ٠.٨٨١ |

وقد بلغ معامل الثبات للمقياس (٠.٨٨١) وهو معامل دال إحصائيًا يدعو للثقة في صحة النتائج.

**ب- باستخدام طريقة التجزئة النصفية:** تم حساب معامل ثبات اختبار الثقافة القانونية باستخدام طريقة التجزئة النصفية كالتالي:

جدول (١٠) يوضح معاملات الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية لاختبار الثقافة القانونية (ن = ٣١)

| البعد | معامل الارتباط قبل تصحيح سبيرمان براون | معامل الارتباط بعد التصحيح |
|---|---|---|
| الاختبار ككل | ٠.٨٣٥ | ٠.٩١٠ |

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثبات بلغت (٠.٩١٠) للاختبار ككل وهي معامل دالة إحصائيًا مما يدعو للثقة في صحة النتائج التي يسفر عنها الاختبار.

- **حساب زمن الاختبار:** من شروط الاختبار الجيد أن يكون الوقت المخصص له كافيًا لقراءة السؤال والتفكير في إجابته والإجابة عنه، وبحساب متوسط الزمن بين أول وآخر طالب انتهى من الإجابة على أسئلة الاختبار ينتج أن: الزمن المناسب لتطبيق الاختبار هو (٤٠) دقيقة.
- **الصورة النهائية للاختبار:** بلغ عدد أسئلة الاختبار في صورته النهائية (٤٢) سؤالًا، وقد أعطيت لكل إجابة صحيحة درجة واحدة، وصفر إذا كانت الإجابة خاطئة، وبذلك تكون الدرجة النهائية للاختبار التحصيلي (٤٢) درجة، وليصبح الاختبار صالح للتطبيق على عينة البحث.

## - إعداد مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية:

تم إعداد مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية لطلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر وفق الخطوات الآتية:

- **تحديد الهدف من مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية:**

استهدف هذا المقياس تحديد مستوى طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر في سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية، وفقًا لقائمة السلوكيات التي تم تحديدها بقائمة الأبعاد، كما استهدف المقياس الحكم على أثر برنامج التربية الأمنية المقترح متعدد المداخل التدريسية في تنمية هذه السلوكيات لدى هؤلاء الطلاب، من خلال القياس البعدي، ومن ثمَّ المقارنة بين نتائج الطلاب قبليًا وبعديًا، ومعرفة حجم التأثير.

- **مصادر إعداد مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية:**

اعتمد في إعداد هذا المقياس على عدة مصادر أهمها: محتوى برنامج التربية الأمنية، البحوث والدراسات السابقة التي اهتمت ببناء مقاييس السلوكيات بهدف تعرف أنماط المواقف المستخدمة وكيفية صياغتها، آراء المتخصصين والخبراء في المناهج وطرق تدريس الجغرافيا، طبيعة طلاب عينة البحث، وخصائصهم.

- **الصورة الأولية لمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية:**

اشتمل هذا المقياس في صورته الأولية على ما يأتي:

**أ- تعليمات المقياس:**

تضمن المقياس بعض التعليمات المهمة التي وضحت هدفه، ووصفًا مختصرًا لكيفية تركيب مواقفه، وطريقة الإجابة عليها، والزمن المحدد لذلك، وقد روعي فيها أن تكون مباشرة، ومصاغة بأسلوب لغوي واضح يناسب خصائص الطلاب عينة البحث.

**ب- مواقف المقياس:**

اشتمل مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية على: (٤٤) موقفًا، يتبع كل موقف ثلاثة بدائل، المواقف يشار إليها بالأرقام (١، ٢، ٣، ٤،...٤٤)، والبدائل يشار لها بـ (أ، ب، ج).

**ج- مفتاح تصحيح المقياس وتقدير درجاته:**

بعد بناء مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية، تم إعداد مفتاح تصحيح موضح به رقم الموقف ولكل منها ثلاث استجابات متدرجة في القوة؛ بحيث تكون درجة الطالب (٣)

للإجابة الأقوى، (٢) للإجابة التي تليها، (١) للإجابة الضعيفة، وليختار الطالب الإجابة التي تعبر عن سلوكه تجاه المواقف المقدمة له، وهذا يعني أن الدرجة العظمى للمقياس هي (١٣٢) درجة، ودرجة الحياد هي (٨٨) درجة، والدرجة الصغرى هي (٤٤) درجة.

- **ضبط مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية:**

بعد الانتهاء من إعداد المقياس في صورته الأولية، تم ضبطه من خلال اتباع الخطوات الآتية:

**أ- جدول مواصفات المقياس:**

تم إعداد جدول مواصفات لتوزيع مواقف مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية على الأبعاد السلوكية، كما بالجدول الآتي:

**جدول (١١): مواصفات مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية**

| الأبعاد | أرقام المواقف | عدد المواقف | نسبة المواقف |
|---|---|---|---|
| سلوكيات الحفاظ على الأمن | ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢ | ٢٢ | %٥٠ |
| سلوكيات احترام القوانين | ٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤ | ٢٢ | %٥٠ |
| المجموع | | ٤٤ | %١٠٠ |

**ب-صدق المحتوى (المحكمين):**

تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين في مجال المناهج وطرق التدريس؛ وذلك بغرض إبداء آرائهم ومقترحاتهم فيما يتعلق بصلاحيته للتطبيق والتأكد من: سلامته العلمية واللغوية، ووضوح تعليماته، ومطابقة كل موقف للبعد الذي يقيسه، وملاءمة كل موقف لمستوى الطلاب عينة البحث، ومناسبة البدائل لكل موقف من مواقفه، وحذف أو إضافة أو إبداء أي ملاحظات أخرى.

وقد أجمع المحكمون على صلاحيته، مع تعديل بعض الصياغات اللغوية، وتم إجراء التعديلات اللازمة في ضوء آرائهم ومقترحاتهم، وبذلك أصبح المقياس صالحًا للتجربة الاستطلاعية.

- **التجريب الاستطلاعي لمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية:**

تم تطبيق مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية على عينة استطلاعية بلغت (٣١) طالبًا من طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية بالدقهلية جامعة الأزهر، غير العينة الأساسية، بهدف:

- **حساب الاتساق الداخلي للمقياس:**

تم حساب الاتساق الداخلي لمواقف مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية، وذلك عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد بالدرجة الكلية للمقياس، وهذا يتضح من الجدول الآتي:

**جدول (١٢) معاملات الارتباط بين درجة كل بعد**
**والدرجة الكلية لمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية (ن = ٣١ )**

| الأبعاد | الدرجة الكلية |
|---|---|
| سلوكيات الحفاظ على الأمن | ٠.٨٧٤ ** |
| سلوكيات احترام القوانين | ٠.٩٣٦** |

*** دال عند مستوى (٠.٠٥ ) ، ** دال عند مستوى (٠.٠١ )**

يتضح من الجدول أن قيم معاملات الارتباط دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١) في كل أبعاد المقياس، وتراوحت بين (٠.٩٣٦ ،٠.٨٧٤)، وبالتالي فجميعها مقبولة؛ مما يعد مؤشرًا لصدق المقياس والوثوق في نتائجه بعد تطبيقه.

- **حساب ثبات المقياس:**

تم حساب معامل ثبات مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية باستخدام معادلة ألفا كرونباك وقد بلغ معامل الثبات الكلي للمقياس (٠.٨٠٩) وهو معامل دال إحصائيًا؛ مما

يدعو للثقة في صحة النتائج التي يسفر عنها المقياس، وأن المقياس على درجة مقبولة من الثبات؛ مما يشير إلى الاطمئنان لاستخدامه أداة للقياس في هذا البحث.

- **تحديد زمن الإجابة المقياس:** تم حساب زمن المقياس والذي بلغ (٤٥) دقيقة، بالإضافة إلى (٥) دقائق خصصت لإلقاء تعليمات المقياس.
- **الصورة النهائية لمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية** [٩]: في ضوء ما أسفرت عنه نتائج التجربة الاستطلاعية للمقياس، وفي ضوء آراء السادة المحكمين، وبعد التأكد من ثبات المقياس وصدقه، أصبح في صورته النهائية مكونًا من (٤٤) موقفًا متدرجًا، وأصبح صالحًا للتطبيق على مجموعة البحث.

**رابعًا: تطبيق مواد وأدوات البحث:**

١- **التصميم التجريبي وتحديد عينة البحث:** حيث اعتمد البحث على التصميم شبه التجريبي، وهو تصميم المجموعة الواحدة ذي القياس القبلي والبعدي ( One- Group Pretest- Posttest Design)؛ نظرًا لطبيعة برنامج التربية الأمنية ومحتواه المقترح، وتم اختيار مجموعة البحث من بين طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية بالدقهلية جامعة الأزهر في العام الدراسي (٢٠٢٣/٢٠٢٤م) وخلال الفصل الدراسي الأول، وقد بلغ عدد مجموعة البحث التجريبية (٤٠) طالبًا.

٢- **التطبيق القبلي لأدوات البحث:** تم تطبيق أدوات البحث قبليًا على المجموعة التجريبية، وهي:

- ❖ اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة الأمنية.
- ❖ اختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة القانونية.
- ❖ مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية.

---

ملحق (٨): مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية.

٣- **التدريس لمجموعة البحث:** تم تدريس محتوى برنامج التربية الأمنية للطلاب عينة البحث التجريبية وباستخدام مداخل تدريسية متعددة، حيث وصل عدد جلسات البرنامج بما يعادل (١٠) جلسات تدريسية.

٤- **التطبيق البعدي لأدوات البحث:** بعد الانتهاء من إجراء تجربة البحث، تم تطبيق أدوات البحث تطبيقًا بعديًا على الطلاب عينة البحث؛ وذلك لتعرف الفرق ومدي التغير على عينة البحث قبل التعرض للمتغير المستقل وبعده، وتحديد مدى فاعلية برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية الثقافة الأمنية والقانونية، ومدى التأثير الذي تركه البرنامج المقترح على مجموعة البحث التجريبية، وقد طبقت الأدوات بنفس الطريقة القبلية وفي نفس الظروف وذلك تمهيدًا لتسجيل هذه النتائج ومعالجتها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

## خامسًا: نتائج البحث وتفسيرها:

### الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة النتائج وتحليلها:

تم استخدام برنامج (SPSS. v 25) لمعالجة بيانات البحث الحالي إحصائيًا بعد تطبيق اختباري الثقافة الأمنية والقانونية، ومقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية، على الطلاب عينة البحث، وقد تمت المعالجة الإحصائية من خلال اختبارات (t-test)، للمجموعات المرتبطة، وذلك لإجراء المقارنات والوقوف على الفروق بين متوسطات درجات الطلاب في القياسات القبلية وكذلك في القياسات البعدية، كما تم استخدام معادلة كوهين ( Cohen's) Dللمجموعات المرتبطة لتحديد فاعلية برنامج التربية الأمنية المقترح وحجم الأثر الناتج عنها.

### - عرض النتائج المتعلقة باختبار البعد المعرفي للثقافة الأمنية:

**للإجابة عن السؤال الثالث لأسئلة البحث ونصه:** ما فاعلية البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية البعد المعرفي للثقافة الأمنية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؟ **وينص فرضه الأول على أنه** "يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة الأمنية لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفرق بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية المطبق قبليًا وبعديًا لصالح متوسط درجاتهم في التطبيق البعدي في اختبار الثقافة الأمنية قبل تعرضهم لبرنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية وبعده، فقد تم استخدام اختبار (ت) (t-test) للمجموعات المرتبطة عن طريق حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة ببرنامج (Spas V.25)، والتي يحددها الجدول التالي:

**جدول (١٣) نتائج اختبار النسبة التائية بين متوسطي**
**درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي في اختبار الثقافة الأمنية**

| الأبعاد | القياس | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | متوسط الفرق بين القياسين | الخطأ المعياري للفرق | قيمة "ت" | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التذكر | القبلي | ٤٠ | ١٣.٦٧ | ١.٦٠ | ٨.٢٠ | ٠.٣٧٥ | ٢١.٨١ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ٢١.٨٧ | ١.٣٤ | | | | |
| الفهم | القبلي | ٤٠ | ٦.٧٧ | ١.٢٧ | ٥.٩٠ | ٠.٤١٩ | ٢٥.٤٨ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ١٢.٦٧ | ١.٢٥ | | | | |
| التطبيق | القبلي | ٤٠ | ٥.٠٠ | ١.٦٣ | ٦.٤٢ | ٠.٢٨١ | ٢٢.٨١ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ١١.٤٢ | ١.٠٥ | | | | |
| الدرجة الكلية لاختبار الثقافة الأمنية | القبلي | ٤٠ | ٢٥.٤٥ | ١.٩٩ | ٢٠.٥٢ | ٠.٤٥٤ | ٤٥.٧١ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ٤٥.٩٧ | ٢.٠٥ | | | | |

**القيمة الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠١) وبدرجة حرية ٣٩= ٢.٤٢ ، وعند (٠.٠٥) = ١.٦٨**

يتضح من الجدول السابق: أن قيمة (ت) دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١) وأن متوسط درجات المجموعة التجريبية في القياس البعدي بلغ (٤٥.٩٧) في الدرجة الكلية وتراوح بين (١١.٤٢، ٢١.٨٧) في الأبعاد الفرعية، بينما بلغ متوسط الدرجات في القياس القبلي (٢٥.٤٥) في الدرجة الكلية، وتراوح في الأبعاد الفرعية (٥.٠٠ ، ١٣.٦٧)، وأن قيمة

النسبة التائية المحسوبة (٤٥.٧١) للدرجة الكلية، وتراوحت بين (٢١.٨١، ٢٥.٤٨) في الأبعاد الفرعية أكبر من الجدولية عند مستوى (٠.٠١ ) حيث تبلغ (٢.٤٢)، مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيًا في جميع الأبعاد، وهذا يعد مؤشرًا على تفوق المجموعة التجريبية في القياس البعدي لاختبار الثقافة الأمنية.

**وللتحقق من فاعلية برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية وللتعرف على حجم تأثيره في تنمية الجانب المعرفي للثقافة الأمنية تم: التأكد من صحة الفرض الثاني والذي نصَّ على:** "يوجد أثر دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة الأمنية ككل وفي كل بعد من أبعاده لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، تم حساب متوسط الدرجات القبلية والبعدية، وحجم التأثير (d) لـ Cohen لبرنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية الثقافة الأمنية ككل وأبعادها لدى طلاب شعبة الجغرافيا قبل تعرضهم لبرنامج التربية الأمنية المقترح وبعده، وذلك بهدف معرفة مدى فاعليته في تنمية الثقافة الأمنية، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها.

**جدول (١٤) حجم الأثر لفاعلية برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية الثقافة الأمنية**

| الأبعاد | التطبيق | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (ت) المحسوبة | حجم الأثر Cohen لـ (d) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التذكر | القبلي | ٤٠ | ١٣.٦٧ | ١.٦٠ | ٢١.٨١ | ٣.٤٤ |
| | البعدي | ٤٠ | ٢١.٨٧ | ١.٣٤ | | |
| الفهم | القبلي | ٤٠ | ٦.٧٧ | ١.٢٧ | ٢٥.٤٨ | ٤.٠٢ |
| | البعدي | ٤٠ | ١٢.٦٧ | ١.٢٥ | | |
| التطبيق | القبلي | ٤٠ | ٥.٠٠ | ١.٦٣ | ٢٢.٨١ | ٣.٦٠ |
| | البعدي | ٤٠ | ١١.٤٢ | ١.٠٥ | | |
| الدرجة الكلية لاختبار الثقافة | القبلي | ٤٠ | ٢٥.٤٥ | ١.٩٩ | ٤٥.٧١ | ٧.٢٢ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأمنية | البعدي | ٤٠ | ٤٥.٩٧ | ٢.٠٥ | | |

يتضح من الجدول أن قيمة (d) للدرجة الكلية بلغت (٧.٢٢)، وقد تراوحت قيمة (d) على الأبعاد الفرعية (٣.٤٤، ٤.٠٢)، وهذه القيم تدل على أن نسبة كبيرة من الفروق تعزى إلى تأثير برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية الثقافة الأمنية لدى طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر.

### ❖ تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة الأمنية:

أشارت النتائج إلى وجود أثر لبرنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية سلوكيات الثقافة الأمنية لدى طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر -مجموعة البحث- ولذلك يمكن القول بأن تفوق الطلاب في التطبيق البعدي يرجع بشكل رئيس إلى الاعتبارات التالية:

- حداثة الموضوع وربطه بالجغرافيا كان له تأثير في جذب انتباه الطلاب المعلمين، وزيادة تركيزهم المعرفي حول الثقافة الأمنية بأبعادها وبرامجها ومشروعاتها ومدى الارتباط الوثيق بما يجرى حولهم في حياتهم اليومية، الأمر الذي آثار دافعية الطلاب للتعرف على محتويات البرنامج وساهم بشكل كبير في تنمية الثقافة الأمنية بمستوياتها المختلفة، حيث أكد (أحمد الكساسبة،٢٠٢٢)، على أن مفتاح دافعية الطالب للتحصيل يكمن في مدى ما يحققه المحتوى التعليمي المقدم له من إشباع لحاجاته العلمية.
- البرنامج المقترح قدم مادة علمية معاصرة ومتطورة تتعلق بالثقافة الأمنية، وتم تقديمها في أسلوب مبسط واضح، ومترابط، ومتدرج، بالإضافة لتقديم أمثلة متنوعة وعديدة مرتبطة بالأحداث الجارية وبمجالات كثيرة مثل: التعرف على أمن الوطن ومجالاته وأهميته، ودور الدولة والمواطن في حفظ أمن الوطن، ثم الانتقال التدريجي إلى التعرف على المواطنة الإيجابية ودورها في حفظ الأمن، ثم الجرائم والقضايا المهددة لأمن الوطن.
- مراعاة البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية لاحتياجات الطلاب المعلمين بشعبة الجغرافيا، وكذلك استعداداتهم وقدراتهم وميولهم ومراعاة الفروق الفردية،

مما كان له الأثر الإيجابي عليهم واندماجهم في البرنامج بشكل كبير، وبالتالي تنمية المستويات ذات الصلة بالثقافة الأمنية لديهم.

- استند التعليم من خلال هذا البرنامج إلى النظرية السلوكية في التعلم، والتي تقوم على وضوح الأهداف السلوكية المطلوب تحقيقها؛ ومن ثم تقسيم المحتوى التعليمي إلى عدد من العناصر، تعمل على تسهيل وتبسيط القضية الجغرافية الأمنية المراد تدريسها؛ ما أتاح للطالب الرجوع في سهولة ويسر إلى العنصر الذي يجد صعوبة في فهمه.
- الإعداد الجيد لموضوعات البرنامج المقترح في التربية الأمنية، وأهميته بالنسبة للطلاب، نتج عنه تفوقًا ملحوظًا في اكتساب المفاهيم والموضوعات المتضمنة به، ويرجع ذلك إلى رغبة الطلاب في معرفة الكثير عن الثقافة الأمنية، وخاصة وأن جميع المقررات التربوية والأكاديمية تكاد تخلو من شرح واضح ومفصل لهذه القضايا.
- صياغة الأهداف العامة للبرنامج المقترح والأهداف السلوكية الخاصة بكل درس وعرضه في بداية المحاضرة ساعد الطالب المعلم بشعبة الجغرافيا على تحقيق هذه الأهداف.
- تنظيم المحتوى التعليمي بالبرنامج المقترح بطريقة منطقية وربطه بالمشكلات والقضايا المعاصرة، بالإضافة إلى مراعاة الخبرات السابقة للطلاب؛ مما زاد من قدراتهم على تحديد المشكلة واختيار الحل الأمثل لها، الأمر الذي ساعد على تنمية مستويات الثقافة الأمنية لدى الطلاب.
- أسلوب تقديم محتوى البرنامج المقترح في صورة دروس منفصلة تعرض المعلومات بطريقة منظمة متسلسلة منطقية، ساعد في زيادة مستوى العمق المعرفي للطلاب، ويتفق كل من (فؤاد أبو حطب، وآمال صادق،٢٠١٣، ٣١١) على أن التكرار والتنظيم لهما أهمية كبيرة في تنمية الثقافة والمعرفة الجغرافية والوصول لدرجة كافية من تجويد التعلم.
- تنوع الوسائط التعليمية المستخدمة في البرنامج المقترح، واستخدم العديد من العروض البصرية وبخاصة الصور والخرائط ولقطات الفيديو والمؤثرات والرسوم المتحركة والنصوص الفائقة؛ مما ساعد على زيادة دافعية الطلاب للتعلم وإحساسهم بالمتعة،

وزيادة تركيزهم، وجذب انتباههم، مما كان له أكبر الأثر في تنمية مستويات الثقافة الأمنية لدى الطلاب.

- مرونة تصميم الأنشطة التعليمية الفردية والجماعية المتضمنة بالبرنامج المقترح، والتي تم عرضها للطلاب بشكل منظم ومتسلسل، ساعد على تنمية وإثراء الثقافة الأمنية، لا سيما مستوى الفهم والتطبيق.
- تضمن البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية نظام مكثف من التغذية الراجعة بهدف تصويب الإجابات غير الصحيحة ودعم وتعزيز الإجابات الصحيحة لدى الطلاب أولًا بأول مما ساعد في تنمية قدراتهم على التقويم الذاتي المستمر، مما انعكس بشكل إيجابي على تنمية الثقافة الأمنية، لا سيما في مستوى التذكر بالإضافة إلى تنوع أساليب التقويم المستخدمة في البرنامج ما بين تقويم قبلي وبعدى ساعد الطلاب المعلمين على تحقيق الأهداف المنشودة من البرنامج، ويتفق ذلك مع دراسة (محمد سويلم،٢٠٢٠) التي أكدت على أن تعرض المتعلم للاختبارات الأساسية والمرحلية بالبرنامج التعليمي يساعد بدوره في نمو التعلم لديه وزيادة التحصيل.
- قيام الطلاب بمشروعات تعاونية بحثية على صفحات الويب ذات العلاقة، قد مكن طلاب عينة البحث من الحصول على معلومات إثرائية وفيرة وغنية عن موضوعات الدراسة، وهذا أدى إلى زيادة معرفتهم بالقضايا الأمنية، وانعكس بشكل إيجابي في تنمية مستويات الثقافة الأمنية.

ومن ثم، فإن برنامج التربية الأمنية المقترح متعدد المداخل التدريسية كان له دور مهم في تنمية الثقافة الأمنية لدى طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة التي أوصت بضرورة تضمين المناهج والبرامج الدراسية، ومنها مناهج الجغرافيا للثقافة الأمنية وأبعادها مثل دراسة (أماني عبد السلام، ٢٠٢٢؛ أحمد الكساسبة ٢٠٢٢)، كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض البحوث والدراسات السابقة التي أكدت أهمية تنمية الثقافة الأمنية لدى المتعلمين في المراحل التعليمية المختلفة، مثل: دراسة (أميرة سالم،٢٠١٨؛ أحمد الأمير ٢٠٢١؛ سماح عبد اللطيف ٢٠٢٢).

**- عرض النتائج المتعلقة باختبار البعد المعرفي للثقافة القانونية:**

**للإجابة عن السؤال الرابع لأسئلة البحث ونصه:** ما فاعلية البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية البعد المعرفي للثقافة القانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؟ **وينص فرضه الثالث على أنه** "يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة القانونية لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفرق بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية المطبق قبليًا وبعديًا لصالح متوسط درجاتهم في التطبيق البعدي في اختبار الثقافة القانونية قبل تعرضهم لبرنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية وبعده، فقد تم استخدام اختبار (ت) (t-test) للمجموعات المرتبطة عن طريق حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروفة ببرنامج (spas V.25)، والتي يحددها الجدول التالي:

**جدول (١٥) نتائج اختبار النسبة التائية بين متوسطي**
**درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي في اختبار الثقافة القانونية**

| الأبعاد | القياس | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | متوسط الفرق بين القياسين | الخطأ المعياري للفرق | قيمة "ت" | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التذكر | القبلي | ٤٠ | ٧.٧٥ | ١.٤٦ | ٧.٤٠ | ٠.٣٦٦ | ٢٠.١٨ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ١٥.١٥ | ١.٧٠ | | | | |
| الفهم | القبلي | ٤٠ | ٥.٢٠ | ١.٨٠ | ٩.٠٥ | ٠.٣١٨ | ٢٨.٤٤ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ١٤.٢٥ | ١.٣٣ | | | | |
| التطبيق | القبلي | ٤٠ | ٣.٤٢ | ١.٠٠ | ٤.٤٥ | ٠.٢٤٠ | ١٨.٥٣ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ٧.٨٧ | ١.٠٦ | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة الكلية لاختبار الثقافة القانونية | القبلي | ٤٠ | ١٦.٣٧ | ٢.٤٦ | ٢٠.٩٠ | ٠.٤٧٨ | ٤٣.٦٥ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ٣٧.٢٧ | ٢.٦٧ | | | |

**القيمة الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠١) وبدرجة حرية ٣٩= ٢.٤٢ ، وعند (٠.٠٥) = ١.٦٨**

يتضح من الجدول السابق، أن قيمة (ت) دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١) وأن متوسط درجات المجموعة التجريبية في القياس البعدي بلغ (٣٧.٢٧) في الدرجة الكلية، وتراوح بين (٧.٨٧، ١٥.١٥) في الأبعاد الفرعية، بينما بلغ متوسط الدرجات في القياس القبلي (١٦.٣٧) في الدرجة الكلية، وتراوح في الأبعاد الفرعية (٣.٤٢ ، ٧.٧٥)، وأن قيمة النسبة التائية المحسوبة (٤٣.٦٥) للدرجة الكلية، وتراوحت بين (١٨.٥٣، ٢٨.٤٤) في الأبعاد الفرعية أكبر من الجدولية عند مستوى (٠.٠١) حيث تبلغ (٢.٤٢)، مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيًا في جميع الأبعاد، وهذا يعد مؤشرًا على تفوق المجموعة التجريبية في القياس البعدي لاختبار الثقافة القانونية.

**وللتحقق من فاعلية برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية وللتعرف على حجم تأثيره في تنمية الجانب المعرفي للثقافة القانونية تم: التأكد من صحة الفرض الرابع والذي نصَّ على:**"يوجد أثر دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة القانونية ككل وفي كل بعد من أبعاده لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، تم حساب متوسط الدرجات القبلية والبعدية، وحجم التأثير (d) لـ Cohen لبرنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية الثقافة القانونية ككل وأبعادها لدى طلاب شعبة الجغرافيا قبل تعرضهم لبرنامج التربية الأمنية المقترح وبعده، وذلك بهدف معرفة مدى فاعليته في تنمية الثقافة القانونية، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها.

**جدول (١٦) حجم الأثر لفاعلية برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية الثقافة القانونية**

| الأبعاد | التطبيق | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (ت) المحسوبة | حجم الأثر (d) لـ Cohen |
|---|---|---|---|---|---|---|

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التذكر | القبلي | ٤٠ | ٧.٧٥ | ١.٤٦ | ٢٠.١٨ | ٣.١٩ |
| | البعدي | ٤٠ | ١٥.١٥ | ١.٧٠ | | |
| الفهم | القبلي | ٤٠ | ٥.٢٠ | ١.٨٠ | ٢٨.٤٤ | ٤.٤٩ |
| | البعدي | ٤٠ | ١٤.٢٥ | ١.٣٣ | | |
| التطبيق | القبلي | ٤٠ | ٣.٤٢ | ١.٠٠ | ١٨.٥٣ | ٢.٩٣ |
| | البعدي | ٤٠ | ٧.٨٧ | ١.٠٦ | | |
| الدرجة الكلية لاختبار الثقافة القانونية | القبلي | ٤٠ | ١٦.٣٧ | ٢.٤٦ | ٤٣.٦٥ | ٦.٩٠ |
| | البعدي | ٤٠ | ٣٧.٢٧ | ٢.٦٧ | | |

يتضح من الجدول أن قيمة (d) للدرجة الكلية بلغت (٦.٩٠)، وقد تراوحت قيمة (d) على الأبعاد الفرعية (٢.٩٣، ٤.٤٩)، وهذه القيم تدل على أن نسبة كبيرة من الفروق تعزى إلى تأثير برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية الثقافة القانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر.

### ❖ تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة باختبار تحصيل الجانب المعرفي للثقافة القانونية:

أشارت النتائج إلى وجود أثر لبرنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية الجانب المعرفي للثقافة القانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر – مجموعة البحث– ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الاعتبارات التالية:

- طريقة تقديم المحتوى العلمي والاعتماد والمشاركة والتفاعل أثناء التعلم، جعل الطلاب يتعلمون بشكل أفضل، وهذا يتفق مع ما ذكره (حسن زيتون،٢٠٠٣،٥٢) في أن طبيعة تعلم الأفراد كمجموعة يجعل التعلم أفضل وأقوى حيث يشكل التفاعل فيما بينهم علاقة تبادلية، وساهم ذلك في تحقيق طلاب مجموعة التعلم التعاوني لمستوى مرتفع في القياس البعدي لاختبار التحصيل المعرفي، مقارنة بدرجاتهم في القياس القبلي.

- ساعد استخدام مداخل التعلم التعاوني والبصري والمشروعات على التفاعل الاجتماعي وتوافر علاقات تفاعلية مستمرة بين الطلاب، من خلال الشعور بالانتماء للمجموعة وهذا ينعكس بدوره على زيادة التحصيل المعرفي وهذا يتفق مع تفسير دراسة (إيمان إمام،٢٠١٨).
- توافر التفاعل والتنافس بين أفراد المجموعة والذي يعد أحد أهم سمات مداخل التعلم التعاوني والبصري وحل المشكلات كان له دور كبير في النمو الإدراكي لدى الطلاب وزيادة التحصيل لديهم.
- يحقق المحتوى العلمي للبرنامج إشباعًا لحاجات الطلاب لارتباطه بثقافة الطلاب واحتوائه على معلومات ومفاهيم لم تكن متوافرة لديهم، مما ساعدهم على تحقيق درجات مرتفعة في القياس البعدي لاختبار التحصيل المعرفي للثقافة القانونية، وهو يتفق مع تفسير دراسة (ثناء جمعة،٢٠٠٦).
- تصميم جلسات البرنامج بطريقة منظمة قد أتاح للطالب إتقان كل جلسة على حدة وإمكانية الرجوع إلى أي جلسة تعليمية وإعادة دراستها مرة أخرى، مما ساعد ذلك في زيادة التحصيل المعرفي للثقافة القانونية.
- أتاح تحديد حجم كل مجموعة الفرصة لكل متعلم بالاشتراك في النشاط والمناقشة، وساهم ذلك في تكوين خلفية عملية ساهمت في إكسابه المزيد من الثقافة القانونية.
- تضمين العديد من الأنشطة الهادفة داخل محتوى البرنامج، وتوظيف فاعلية ونشاط المتعلم في البحث عن المعلومة وإثرائها ساعد على تكوين خلفية علمية عن المحتوى العلمي لدى الطلاب، وأدى إلى زيادة التحصيل المعرفي للثقافة القانونية.

وهذه النتيجة تتفق إجمالًا مع ما توصلت إليه الدراسات والبحوث السابقة في مجال استخدام التربية الأمنية في تنمية الثقافة القانونية في تحصيل الجوانب المعرفية، ومن تلك الدراسات: دراسة (صالحة عيسان وعلي كاظم ومريم المنذري،٢٠١٤؛ عبدالمعطي الأغا،٢٠١٤؛ عيد الديب،٢٠٠٨).

**- عرض النتائج المتعلقة بمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية:**

**للإجابة عن السؤال الخامس لأسئلة البحث ونصه:** ما فاعلية البرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية البعد السلوكي للثقافة الأمنية والقانونية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر؟ **وينص فرضه الخامس على أنه** "يوجد فرق دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي في مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفرق بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية المطبق قبليًا وبعديًا في مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية قبل تعرضهم للبرنامج المقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية وبعده، فقد تم استخدام اختبار (ت) (t–test) للمجموعات المرتبطة، والتي يحددها الجدول التالي:

**جدول (١٧) نتائج اختبار النسبة التائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية في التطبيقين القبلي والبعدي في مقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية**

| الأبعاد | القياس | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري | متوسط الفرق بين القياسين | الخطأ المعياري للفرق | قيمة "ت" | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| سلوكيات الحفاظ على الأمن | القبلي | ٤٠ | ٣٤.٥٢ | ٤.١٨ | ٢٨.٤٠ | ٠.٨٥٠ | ٣٣.٣٧ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ٦٢.٩٢ | ٢.٣٤ | | | | |
| سلوكيات احترام القوانين | القبلي | ٤٠ | ٣٦.٥٢ | ٤.٠١ | ٢٦.٠٧ | ٠.٦٧٧ | ٣٨.٤٦ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ٦٢.٦٠ | ٢.٥٣ | | | | |
| الدرجة الكلية لمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية | القبلي | ٤٠ | ٧١.٠٥ | ٥.٣٦ | ٥٤.٤٧ | ٠.٩٤٧ | ٥٧.٥٠ | ٠.٠١ |
| | البعدي | ٤٠ | ١٢٥.٥٢ | ٣.٤٩ | | | | |

**القيمة الجدولية عند مستوى الدلالة (٠.٠١) وبدرجة حرية ٣٩= ٢.٤٢ ، وعند (٠.٠٥) = ١.٦٨**

يتضح من الجدول السابق: أن قيمة (ت) دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١) وأن متوسط درجات المجموعة التجريبية في القياس البعدي بلغ (١٢٥.٥٢) في الدرجة الكلية، وتراوح بين

(٣٤.٥٢، ٣٦.٥٢) في الأبعاد الفرعية، بينما بلغ متوسط الدرجات في القياس القبلي (٧١.٠٥) في الدرجة الكلية، وتراوح في الأبعاد الفرعية (٦٢.٦٠، ٦٢.٩٢)، وأن قيمة النسبة التائية المحسوبة (٥٧.٥٠) للدرجة الكلية، وتراوحت بين (٣٣.٣٧، ٣٨.٤٦) في الأبعاد الفرعية وهي أكبر من الجدولية عند مستوى (٠.٠١) حيث تبلغ (٢.٤٢) مما يشير إلى وجود فروق دالة إحصائيًا في جميع الأبعاد، وهذا يعد مؤشرًا على تفوق المجموعة التجريبية في القياس البعدي لمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية.

**وللتحقق من فاعلية برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية والتعرف على حجم تأثيره في تنمية سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية تم التأكد من صحة الفرض السادس والذي نصَّ على:** "يوجد أثر دال إحصائيًا بين متوسطي درجات أفراد المجموعة التجريبية في التطبيق القبلي والبعدي لمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية ككل وفي كل بعد من أبعاده لصالح التطبيق البعدي".

وللتحقق من صحة هذا الفرض، تم حساب متوسط الدرجات القبلية والبعدية، وحجم التأثير لـ (d) Cohen لبرنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية ككل وأبعاده لدى طلاب شعبة الجغرافيا قبل تعرضهم للبرنامج وبعده، وذلك بهدف معرفة مدى فاعليته في تنمية سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها.

**جدول (١٨) حجم الأثر لفاعلية**

**برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية**

| الأبعاد | التطبيق | العدد | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة (ت) المحسوبة | حجم الأثر Cohen لـ (d) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سلوكيات الحفاظ على الأمن | القبلي | ٤٠ | ٣٤.٥٢ | ٤.١٨ | ٣٣.٣٧ | ٥.٢٧ |
| | البعدي | ٤٠ | ٦٢.٩٢ | ٢.٣٤ | | |
| سلوكيات احترام القوانين | القبلي | ٤٠ | ٣٦.٥٢ | ٤.٠١ | ٣٨.٤٦ | ٦.٠٨ |
| | البعدي | ٤٠ | ٦٢.٦٠ | ٢.٥٣ | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة الكلية لمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية | القبلي | ٤٠ | ٧١.٠٥ | ٥.٣٦ | ٥٧.٥٠ | ٩.٠٩ |
| | البعدي | ٤٠ | ١٢٥.٥٢ | ٣.٤٩ | | |

يتضح من الجدول أن قيمة (d) للدرجة الكلية بلغت (٩.٠٩) وقد تراوحت قيمة (d) على الأبعاد الفرعية (٥.٢٧، ٦.٠٨)، وهذه القيم تدل على أن نسبة كبيرة من الفروق تعزى إلى تأثير برنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية لدى طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر.

## تفسير ومناقشة النتائج المتعلقة بمقياس سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية:

أشارت النتائج إلى وجود أثر لبرنامج التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية في تنمية سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية لدى طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر – مجموعة البحث– ولذلك يمكن القول بأن تفوق الطلاب في التطبيق البعدي يرجع بشكل رئيس إلى الاعتبارات التالية:

- ارتباط البرنامج المقترح بموضوع شديد الأهمية وهو التربية الأمنية للتنمية الثقافة الأمنية والقانونية وهو موضوع يتسم بالحداثة ويرتبط بحياة الطلاب، وبيئتهم المحيطة، كان دافعًا قويًا لإقبالهم على دراسة هذه القضايا والتحديات وسبل مواجهتها؛ وعن الدور الذي يمكن أن يقوموا به كمعلمين للمستقبل، مما أسهم في تنمية شعورهم بأهمية وقيمة سلوكيات الثقافة الأمنية والقانونية نحو تقدم وطنهم ومواجهة تحدياته.
- قيام الطلاب عينة البحث بمشاهدة بعض الفيديوهات والصور المرتبطة بموضوعات البرنامج المقترح عن سلوكيات المواطنين الإيجابية التي تسهم في تقدم المجتمع، ونشر هذه الأشياء على صفحاتهم الشخصية يعكس مدى حبهم الكبير لوطنهم وتحملهم للمسئولية الأمنية والقانونية تجاه وطنهم.

- قيام الطلاب بتنفيذ بعض المهام والأنشطة التعليمية المرتبطة بمحتوى البرنامج كالبحث عن موضوع ما في الإنترنت، أو كتابة مقالات صغيرة، أو قوائم أو إعداد تقارير، ساعد في زيادة إحساسهم وتمسكهم بالاطلاع على كل ما كتب عن الثقافة الأمنية والقانونية.
- ساعدت أسس بناء البرنامج المقترح في تلبية احتياجات الطلاب، وتوفير بيئة تعليمية إيجابية تحفزهم على العمل بجد، ورفع مستوى المسئولية الشخصية والاجتماعية لديهم، ومواجهة التحديات والعقبات التي تعوق تقدم وتنمية وطنهم.
- المنطلق الفكري للمحتوى التعليمي المقدم بالبرنامج المقترح منبثق من التربية الأمنية، وتضمنه بعض القضايا والموضوعات الوطنية، والجداول والأشكال والمواقع المختلفة، كان له أثر كبير في بث الروح الأمنية والقانونية طوال فترة التعلم لدى الطلاب لإدراكهم لدور هذه الرؤية في تحقيق مسيرة تقدم الوطن.
- السعي الدائم لتقديم المعلومات والمعارف الأمنية والقانونية المرتبطة بطبيعة الوطن، وبطريقة تكاملية كل ذلك كان له أثر كبير في الربط بين المحتوى المقدم وأبعاد سلوكيات الجانب الأمني والقانوني لدى طلاب عينة البحث، واستثارة الحمية الوطنية لديهم.
- استمتاع طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية بدراسة البرنامج المقترح في التربية الأمنية، حقق لهم ثقة بالنفس، من خلال استخدام أساليب رقمية مختلفة تتناسب مع الطبيعة المعرفية للمحتوى الجغرافي الأمني والقانوني، وكذلك التنوع في استخدام مصادر المعرفة الأمنية والقانونية المختلفة من خلال البرنامج المقترح قد أسهم في جذب دافعيتهم وإثارتها وشعورهم بالمسئولية الأمنية والقانونية بأوطانهم.
- تضمن البرنامج المقترح في التربية الأمنية بعض المعلومات الإثرائية المشتقة من الثقافة الأمنية والقانونية في ظل التلوث المعلوماتي الرقمي؛ مما زاد من فهم السلوكيات الأمنية والقانونية المقدمة لطلاب عينة البحث، وذلك لارتباط المعلومات الأمنية والقانونية بالبرنامج الوطني الذي يستهدف تحقيق الأمن والاستقرار لوطننا الغالي، كما أشارت دراسة (Wilhelm,2023).

وبناء على ما سبق، يتضح أن تقديم برنامج التربية الأمنية المقترح بالاعتماد على مداخل تدريسية متعددة، وكذا تفاعل الطلاب ومشاركاتهم كان له أثره الفعال في تنمية وزيادة مستوى الثقافة الأمنية والقانونية لدى طلاب الفرقة الثالثة شعبة الجغرافيا بكلية التربية جامعة الأزهر، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض البحوث والدراسات التي أشارت إلى ضعف الثقافة الأمنية والقانونية لدى المتعلمين وفي مقدمتها طلاب كلية التربية، وضرورة العمل على تنميها لديهم؛ لأهميتها الوطنية والمجتمعية، كدراسة (عبدالمعطي الأغا،٢٠١٤؛إبراهيم حسبو،٢٠١٧؛ إيمان إمام،٢٠١٨؛ هالة النفيعي ٢٠١٩).

## توصيات البحث:

في ضوء نتائج البحث وتفسيرها ومناقشتها؛ تم استخلاص بعض التوصيات؛ منها:

- ضرورة إعادة النظر في الأسس والمبادئ التي تقوم عليها عملية إعداد الطالب بكليات التربية.
- إعداد مقررات مستقلة تحمل عنوان **(التربية الأمنية)** وتفعيلها على طلاب شعبة الجغرافيا بكليات التربية لتنمية الثقافة الأمنية والقانونية لديهم، واكسابهم المفاهيم والسلوكيات المطلوبة.
- دمج التربية الأمنية في برامج إعداد الطلاب المعلمين بكليات التربية بعامة وطلاب شعبة الجغرافيا بخاصة؛ نظرًا للارتباط الوثيق بين تخصصهم والموضوعات المتعلقة بالثقافة الأمنية والقانونية.
- نقل التعليم الجامعي لمناهج وبرامج الجغرافيا خارج أسوار الجامعة؛ لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية والقانونية من منطلق جغرافي على أرض الواقع، وتكوين صورة مستقبلية صحيحة عنها.
- عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل بالكليات لتعريف وتثقيف الطلاب المعلمين بالمشكلات والقضايا الأمنية وتنمية الوعي الأمني والقانوني لديهم.
- عقد دورات تدريبية لمعلمي الجغرافيا أثناء الخدمة عن كيفية الربط بين الجغرافيا والتربية الأمنية.

- إعداد أدوات متنوعة ومقننة للتقويم في مجال التربية الأمنية بمراحل التعليم المختلفة، والاهتمام باستخدامها في العملية التعليمية.
- تحفيز الباحثين والمهتمين بالمجال التربوي لإعداد دراسات وبحوث علمية حول التربية الأمنية للطلاب المعلمين بكليات التربية.
- ضرورة إعادة النظر في الأهداف العامة لتدريس الجغرافيا بمراحل التعليم المختلفة بعامة وبرامج معلمي الجغرافيا بكليات التربية بخاصة، بحيث تركز على اكساب المتعلمين مستويات الثقافة الأمنية والقانونية المختلفة.
- توجيه أعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى الاهتمام بالمعرفة والثقافة الأمنية والقانونية في العملية التعليمية باعتبارها أعم وأشمل، فضلًا عن حاجة المجتمع الآن إليها بشدة عن الفترات السابقة.
- العمل على توعية معلمي الجغرافيا بأهمية تحسين السلوكيات الأمنية والقانونية لدى طلابهم وذلك من خلال الأنشطة التعليمية التي تثير التحدي والمثابرة لديهم.
- التوسع في دراسة البرامج التعليمية التي تعمل على زيادة وعي الطلاب وإدراكهم لقيمة الثقافة الأمنية والقانونية بأبعادها المختلفة.

## مقترحات البحث:

انطلاقًا من الإجراءات والنتائج التي توصل إليها البحث يمكن اقتراح إجراء المزيد من البحوث والدراسات فيما يلي:

- برنامج مقترح في التربية الأمنية متعدد المداخل التدريسية لتنمية الوعي بالثقافة الأمنية لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- وحدة مقترحة في الجغرافيا السياسية لطلاب الصف الثالث الثانوي وأثرها على تنمية التفاهم الدولي والمسئولية الأمنية.
- تقويم منهج الجغرافيا بالمرحلة الأساسية في ضوء أبعاد الثقافة الأمنية والقانونية.
- برنامج إثرائي في الجغرافيا لتنمية مهارات الحياة السياسية لدى طلاب شعبة الجغرافيا بكلية التربية.

- برنامج مقترح في الجغرافيا قائم على بعض التطبيقات الرقمية لتنمية الوعي بالثقافة القانونية لدى الطلاب المعلمين بكلية التربية.

## مراجع البحث

### أولًا: مراجع باللغة العربية:

إبراهيم محمد حسبو (٢٠١٧): دور المناهج الدراسية في نشر الثقافة السلام في السودان، **مجلة الدراسات التربوية**، كلية التربية، جامعة إفريقيا العالمية، (٦)، ٢٣٠-٢٤٨.

أحمد سليمان محمد الكساسبة (٢٠٢٢): درجة تحقيق إدارة العلاقات العامة والإعلام في مديرية الأمن العام لأهداف التوعية الأمنية من وجهة نظر الشباب الجامعي الأردني: المعيقات والحلول، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.

أحمد مراد محمد الأمير (٢٠٢١): دور الشراكة المجتمعية في تحقيق التربية الأمنية بمدارس التربية الخاصة، **مجلة كلية التربية، جامعة أسوان**، (٣٦)، ٧٠٦-٦٩٢.

أماني محمد شريف عبد السلام (٢٠٢٢): تصور مقترح لتنمية الوعي الأمني لدى طلاب جامعة أسيوط في ضوء خبرات بعض الدول، **المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة أسيوط**، ٣٨(٢)، ٢-٥٧.

أونيه مرنيش (٢٠١٧): الثقافة الأمنية، **مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة**، ٦، ٣٥١-٣٤١.

إيمان محمد عبد الوارث إمام (٢٠١٨): مقرر مقترح في الثقافة القانونية قائم على المدونات الإلكترونية لتنمية الوعي بالمسئولية المدنية المهنية لدى الطالبة المعلمة شعبة الجغرافيا، **مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**، ١٠١، ٢٤٣-١٧٤.

بدر الدين حسين البكولي (٢٠١٨): تصور مقترح للتربية الأمنية لطلبة الجامعات اليمنية في ضوء تحديات القرن الحادي العشرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان.

تامن حكيم وعكار محمد (٢٠٢١): دور ومكانة التربية الأمنية لدى الوسط الأسري "تلاميذ التعليم المتوسط نموذجًا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة يحي فارس، المدية- الجزائر.

ثناء أحمد جمعة (٢٠٠٦): فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

جودت أحمد سعادة وفهد بن على العميري (٢٠١٧): التربية الأمنية، **مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية– مركز البحوث والدراسات**، ٢٦(٦٨)، ١٨١–٢٤٥.

حسين محمد عبد الباسط (٢٠٠٧): التعلم متعدد المداخل: استراتيجية جديدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم ما قبل الجامعي، **المؤتمر الدولي الأول لاستخدام تكنولوجيا والاتصالات لتطوير التعليم قبل الجامعي**،٢٢ – ٢٤، مدينة مبارك للتعليم.

حسن حسين زيتون وكمال عبد الحميد وزيتون (٢٠٠٣): **التعليم والتدريس من منظور النظرية البنائية**. القاهرة، عالم الكتب.

الحمزة منير ولعجال حمزة (٢٠١٩): التلوث المعلوماتي في الفضاء الرقمي: دراسة في التأثير على المجتمع الجزائري وسبل الوقاية، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، ٥(١)، ٩٣–١٠٧.

راندا منير مهدي وأماني محمد الشريف، وناصر محمد محمود (٢٠١٩): دور مؤسسات التعليم الثانوي في تحقيق التربية الأمنية: دراسة ميدانية بمحافظة الوادي الجديد، **المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة الوادي الجديد**،٣١، ٤٩–٩٢.

روي جودسون (٢٠٠٣): الدليل إلى احترام القانون، **مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام**، القاهرة، ٤(٦)، ١٣–٥٠.

سامي محمد شلبي شريف (٢٠٠٧): أثر برنامج مقترح في الثقافة القانونية اللازمة للطلاب المعلمين بكلية التربية جامعة حلوان على تنمية اتجاهاتهم نحو التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع. **مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف**، ٤(٩)، ١٧–٥٠.

سالم روضان الموسوي (٢٠٠٦): الوعي والثقافة القانونية، **مجلة النبأ المعلوماتية**، العدد ٨١، متاح على https://annabaa.org/nbanews/49/161.htm

سعد خليفة المقرم (٢٠٠١): **طرق تدريس العلوم المبادئ والأهداف**، عمان: الشروق للنشر والتوزيع.

سلوى محمد عمار (٢٠٢١): برنامج مقترح في قضايا الأمن الفكري قائم على الرحلات المعرفة عبر الويب لتنمية بعض القيم الأمنية ومهارات الثقافة الرقمية لدى طلاب كلية التربية شعبة التاريخ، **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**، ١٥(٣)، ٥٩٥–٧٢١.

سماح محمد لطفي محمد عبد اللطيف (٢٠٢٢): دور برنامج الثقافة الأمنية في توعية طلاب الجامعة من مخاطر الجرائم الإلكترونية المهددة للأمن السيبراني- دراسة تحليلية، **مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة العريش**، (٣٣)، ٤-٦٤.

صالحة عبد الله عيسان وعلي مهدي كاظم ومريم سالم المنذري (٢٠١٤): الوعي القانوني والاتجاه نحو القانون لدى المعلمين في سلطنة عمان، **المجلة الدولية لنظم إدارة التعلم**، ٢(٢)، ٦٨-٩٤.

طلال ناظم الزهيري (٢٠٢٠): تلوث المعلومات من منظور تكنو- تاريخي، **مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات في علوم المكتبات والمعلومات**، ٧(١٣)، ٧-٣٠.

عبد الصبور عبد القوي مصري (٢٠١٢): **المحكمة الرقمية والجريمة المعلوماتية دراسة مقارنة**، (ط.١)، مكتبة القانون والاقتصاد: الرياض.

عبد المعطي رمضان الأغا (٢٠١٤): التربية القانونية كمدخل من مداخل تطوير منهج الدراسات الاجتماعية، **مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**، (٥٧)، ١٩٣-٢٠٧.

عبد الرحيم دفع السيد عبد الله (٢٠١٩): مداخل وتطبيقات عملية لتعلم مهارات التفكير في إطار المناهج الدراسية. **مجلة العلوم الإسلامية واللغة العربية، جامعة غرب كردفان، كلية التربية**، (٣)، ٢٩-٥٨.

عيد عبد الغني الديب عثمان (٢٠٠٨): الثقافة القانونية في منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية "دراسة تقويمية"، **المؤتمر العلمي الأول، تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**، جامعة عين شمس، القاهرة.

غادة السيد أحمد (٢٠٢٣): معالجة الأجهزة الأمنية لقضايا الإرهاب عبر صفحة الفيس بوك، **مجلة البحوث، جامعة عين شمس- كلية البنات للآداب والعلوم التربوية**، ٢(١١)، ٨٠-٥٣.

فارعة حسن محمد ومحمد رجب عبد الحكيم (٢٠١٥): **تعليم الجغرافيا والمواطنة**، القاهرة، عالم الكتب.

فرج عبده فرج أحمد. (٢٠٢١). فاعلية وحدة مقترحة قائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية. **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، ٣٦(١)٢، ٤٤٥-٤٩٤.

فوزية بنت مناحي البقمي ونوف بنت مناحي العتبي (٢٠١٩): استراتيجية مقترحة للتربية الأمنية في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية، **مجلة ديالي للبحوث الإنسانية**، (٨٠)، ٢٥١-٣٠٦.

فؤاد أبو حطب وآمال صادق (٢٠١٣): **علم النفس التربوي**، القاهرة: الأنجلو المصرية.

فهد عويض الحربي، ناصر أحمد الخوالدة (٢٠١٦): درجة توافر مفاهيم التربية الأمنية في كتب التربية الإسلامية وكتاب الدراسات الاجتماعية والوطنية للصف الثالث المتوسط في المملكة العربية السعودية ودرجة اكتساب الطلاب لها. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن.

محمد النصر محمد وعبد الناصر أحمد خليل (٢٠١٥): رؤية تربوية مقترحة لمتطلبات تحقيق التربية الأمنية بمرحلة التعليم الابتدائي، **مجلة العلوم التربوية، كلية التربية بقنا**، (٢٢)، ٦٠٤-٦٥٨.

محمد خميس الحباطي (٢٠٢٠): تلوث البيئة المعلوماتية في الأوساط الأكاديمية وتأثيرها على النمو المعرفي لدى طلاب أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية، **المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات**، ١(١)، ٢٨٣-٣٣٢.

محمد فؤاد أبو عودة، نفين أيمن حلس، محمد عبدالفتاح عسقول (٢٠٢٠): فاعلية بيئة تعليمية قائمة على مداخل التعلم لتنمية مهارات التواصل الرياضي لدى الطلبة المعاقين بصريًا بغزة، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، ٢٨(٦)، ٢١ – ٤٣.

محمد محمد غنيم سويلم (٢٠٢٠): آليات المدارس الثانوية في تنمية الثقافة الأمنية لدى طلبتها: دراسة ميدانية، **المجلة التربوية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي**، ٣٤(١٣٥)، ٢٧٣-٣١٨.

محمد أمين الضناوي، وحميد رجا عبطان، ورويدة الزين نعمان (٢٠٢٢): تقويم كتاب التاريخ للصف الرابع الأدبي وفق المداخل الحديثة في التعليم "العراق/الأنبار أنموذجًا". أوراق ثقافية: **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ٤(٢٠)، ١٠٩-١٢٦.

محي محمد سعد (٢٠٠٨): **أسس الثقافة القانونية وأهميتها للإنسان في عصر العولمة**، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الإسكندرية.

منى محمد السيد الحرون (٢٠١٣): الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات: دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية، **دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب**، ٣٧(٤)، ٢٥٨-٣٠٥.

ميرفت عبد النبي دبور (٢٠١٦): منهج مقترح قائم على المدخل البصري لتنمية بعض المفاهيم الجغرافية ومهارات التفكير البصري لدى تلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، **مجلة البحث العلمي في التربية**، ١٧(١) ، ١٥٩ - ١٩٦.

ناصر إبراهيم الشرعة وعبد السلام العوامرة وأحمد الرشيدي (٢٠١٩): تقديرات طلبة كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية لدور أسرهم في غرس قيم التربية الأمنية المتضمنة في القرآن الكريم، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت**، ١٥(١)، ٢١٣-١٨٩.

ناصر إبراهيم الشرعة وفائر محمد أبو النجا (٢٠٢١): معالم التربية الأمنية: رؤية قرآنية، **مجلة المشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة العلوم الإسلامية العالمية- عماد البحث العلمي**، ٨(٢)، ٤٨١-٤٤٧.

نزار حمدي إبراهيم قشطة، ومصطفى أحمد سالم الحبسي (٢٠٢٢). التنشئة القانونية ودورها في زيادة الوعي القانوني. **مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية**، ١٧(٢)، ٧٧-١١٢.

نبيل أحمد الأمير (٢٠١٧): أهمية الثقافة القانونية للفرد والمجتمع، **صحيفة المثقف بالضرورة**، عدد ٤٠٤٥.

نبيل عبد الفتاح (٢٠٠٢): الوعي القانوني وتنمية الثقافة السياسية في مصر، **مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام**،٢(٧)، ٣١-٣٨.

نجاح بنت قبلان القبلان (٢٠١٧): تلوث المعلومات وتأثيرها في النمو المعرفي والتنمية: دراسة لوجهات نظر المجتمع للمشكلة، **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**، ٢٣(٢)، ١٣٧-١٦٨.

نجلاء فتحي سيد أحمد أبو عيد (٢٠٢٣): فاعلية برنامج متعدد المداخل قائم على أهداف التنمية المستدامة في تنمية الوعي البيئي في الطفولة المبكرة. **مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية**. ٣(٢)، ٢٨٤-٣٠٨.

نفين قدري إبراهيم، إبراهيم أحمد غنيم، آمال محمد محمود، حسين محمد عبد الفتاح (٢٠٢٢): برنامج متعدد المداخل قائم على تطبيقات الويب ٣.٠ لتنمية الابتكار التقني لدى طلاب كلية التعليم الصناعي. **مجلة كلية التربية بالإسماعلية، جامعة قناة السويس،** ٥٤، ١٧٩-١٩٩.

نضال مزاحم العزاوي ( ٢٠١٧): دور المناهج التربوية في توعية الطلبة ووقايتهم من الانحراف والجريمة، **المؤتمر الدولي المحكم: الجريمة والمجتمع،** مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- السناسل، عمان. ٣٨٩ – ٣٩٨.

هالة بنت عبد الله النفيعي (٢٠١٩): دور الإدارة المدرسية في التربية الأمنية لطلاب المرحلة الثانوية: دراسة ميدانية، **المجلة التربوية، جامعة سوهاج،** ٦٥، ١٣١٩-١٣٧٨.

هالة صلاح مختار صالح (٢٠١٤): تنمية الثقافة القانونية لدى معلمات رياض الأطفال في مصر على ضوء الاتجاهات المعاصرة، مجلة كلية التربية بدمياط، ٦٧، ١-٥٤.

همت فرج عباس السوداني. (٢٠٢٢). دور الثقافة القانونية في تحقيق الأمن الاجتماعي لدى طلاب الجامعة. **مجلة كلية التربية ببنها،** ١٣١(١)، ٥٦٥-٥٩٣.

هند سعيد الحياني وحمدان خضر حمد (٢٠١٩): تلوث المعلومات في الصحافة العراقية دراسة في الأسباب والمصادر، **مجلة كلية الإعلام، جامعة بغداد،** ٤٤(٤٥)، ٢٣١-٢٤٤.

وائل عادل عبد الحكم محمد (٢٠١٩): متطلبات مقترحة لتنمية المسئولية الأمنية لطلاب الجامعة وفق أسس التربية الإسلامية، **دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان-كلية التربية،** ٢٥(٥)، ٥٢١-٤٦٣.

وائل أحمد راضي سعيد (٢٠١٦). أثر استخدام استراتيجية التعليم متعدد المداخل على التحصيل ومهارات التدريس لدى الطلاب المعلمين بكلية التربية واتجاهاتهم نحو مهنة التدريس. **المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية،** ١٧(٢)، ٤٣-٧٤.

وداد محمد الكفيري (٢٠١٨): دور الجامعة السعودية في تعزيز الثقافة الأمنية: جامعة حائل أنموذجًا، **مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة بنغازي- كلية الآداب والعلوم بالمرج،** ٥١، ١-٢١.

وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤): **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠)**، المشروع القومي لمصر، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية.

**ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية:**

Barwick, P. J., Li, S., Lin, L., & Zou, E. (2019). From fog to smog: The value of pollution information (No. w26541). National Bureau of Economic Research.

Bonk, C. J., and Graham, C. R. (2005). The Handbook of Blended Learning: Global Perspectives, Local Designs. Pfeiffer Publishing, San Francisco, CA.

Chen, Y. A. N., Ramamurthy, K., & Wen, K. W. (2015). Impacts of comprehensive information security programs on information security culture. **Journal of Computer Information Systems**, 55(3), 11-19.

Georgiadou, A., Mouzakitis, S., & Askounis, D. (2022). Working from home during COVID-19 crisis: a cyber-security culture assessment survey. **Security Journal**, 35(2), 486-505.

Hellmich, R. (2023). A Zeitenwende of German security culture? The rise of conflict, defence, and deterrence in the German thinking on security after the Russian invasion of Ukraine (Master's thesis).

Heyasat, H., Mubarak, S., & Evans, N. (2023, June). Check for updates Security Culture and Security Education, Training and Awareness (SETA) Influencing Information Security Management. **In Proceedings of the Second International Conference on Innovations in Computing Research (ICR'23)**, (Vol. 721, p. 332). Springer Nature.

Hu, S., Hsu, C., & Zhou, Z. (2022). Security education, training, and awareness programs: Literature review. **Journal of Computer Information** Systems, 62(4), 752-764.

Kai-Ping, W., (2007): The study of learning impact in aqueous and gas chemistry for nursing junior college students through web-based cooperative learning, Proceeding of the 2nd NICE Symposium.

Kjolstad, M. M., Koch, S., & Sunde, J. Ø. (2023). An introduction to Norwegian legal culture. In Handbook on Legal Cultures: A Selection of the World's Legal Cultures (pp. 801-848). Cham: Springer International Publishing.

Lawal, M. B. (2020). Social Studies Teachers' Readiness to Teach the Security Education Theme in the Reviewed Edition of Nigeria's Basic Education Curriculum. **Journal of International Social Studies**, 10(1), 154-176.

Meel, P., & Vishwakarma, D. K. (2020). Fake news, rumor, information pollution in social media and web: A contemporary survey of

state-of-the-arts, challenges and opportunities. Expert Systems with Applications, 153, 112986.

Nessel , Paupla . A (2002). Youth Courts in Law Related Education .Eric Identifier, Ed 464023.

Nosirova, D. (2023). legal education is the basis of legal culture. Current approaches and new research in modern sciences, 2(1), 88-93.

Shcherbakova, T., Misirov, D., Hakobyan, M., & Zhitnaya, I. (2019). Psychological aspects of security culture development for modern students. **In SHS Web of Conferences** (Vol. 72, p. 03010). EDP Sciences.

Silbey, S. S. (2018). Legal culture and cultures of legality. Silbey, Susan S." Legal culture and cultures of legality." Routledge Handbook of Cultural Sociology. Routledge, 426-435.

Sunde, J. Ø. (2023). Legal culture: ideas of and expectations to law made operational by institutional (-like) practices. In Handbook on Legal Cultures: A Selection of the World's Legal Cultures (pp. 13-29). Cham: Springer International Publishing.

Togaybaeva, Aygulden Kadirovna (2013). pedagogical Conditions for Forming Legal Culture of Kazakhstan Students, **World Applied Sciences Journal**, VOL (22), NO (3), Aktobe State pedagogical University, Aktobe City, Kazakhstan.

Tolah, A., Furnell, S. M., & Papadaki, M. (2019). A comprehensive framework for understanding security culture in organizations. In Information Security Education. Education in Proactive Information Security: **12th IFIP WG 11.8 World Conference**, WISE 12, Lisbon, Portugal, June 25–27, 2019, Proceedings 12 (pp. 143-156). Springer International Publishing.

Tulaboevna, T. G., Zairjanovna, S. D., Mamadjanovna, K. M., & Salaxiddinovna, M. G. (2022). Model of the Development of the Legal Culture of Children of the Risk Group in the Conditions of the Organization of Additional Education. **Texas Journal of Multidisciplinary Studies**, 14, 13-16.

Wilhelm, J. D., Smith, M. W., Kesson, H., & Appleman, D. (2023). Fighting Fake News: Teaching Students to Identify and Interrogate Information Pollution. Corwin Press.

Yonemura, K., Oyama, S., Kobayashi, H., Yamada, S., Shiraishi, K., Izumi, S., & Kishimoto, S. (2022, March). Teaching Expert

Development Project by KOSEN Security Educational Community. **In 2022 IEEE Global Engineering Education Conference (EDUCON)** (pp. 1643-1651). IEEE.

Yoo, C. W., Sanders, G. L., & Cerveny, R. P. (2018). Exploring the influence of flow and psychological ownership on security education, training and awareness effectiveness and security compliance. Decision Support Systems, **Decision Support Systems** , v108, 107-118.

Zeinali, M., Jafarigohar, M., Atai, M. R., & Soliemani, H. (2023). Practicum and Professional Role Identity (Re) construction: A Longitudinal Mixed Methods Study on Iranian EFL Student Teachers. **Journal of Modern Research in English Language Studies**, 10(3), 39-69.